# أثر الفساد علي النمو الاقتصادي في مصر

**د. مجدي ماجد محمد حسين**

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق

magdi_maged@ymail.com

**المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**

**كلية التجارة – جامعة دمياط**

**المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٢**

**التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:**

**حسين**، مجدي ماجد محمد (٢٠٢٢). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢) ج٤، ٣٣ - ٥٧.

**رابط المجلة:** https://cfdj.journals.ekb.eg/

# أثر الفساد علي النمو الاقتصادي في مصر

د. مجدي ماجد محمد حسين

**الملخص**

يسعى البحث إلى تحديد مفهوم الفساد وأهم صوره وأسبابه، وأهم طرق مكافحته، وتقييم مستوي ومظاهر الفساد في مصر، كما تم تحليل البيانات محل البحث عن أثر الفساد وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية وخاصة النمو الاقتصادي، وذلك بهدف إستنباط بعض النتائج التى تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التى تتركها تلك الآثار على الجوانب الاقتصادية المختلفة، كما تم استخدام الأساليب الكمية، لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتبين من البحث أنه توجد علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي في مصر، وعليه أوصي البحث، بضرورة زيادة درجة الشفافية في كل الجهات الحكومية، والإستفادة من التجارب الدولية في محاربة الفساد، والعمل علي توسيع نطاق تطبيق مبادئ الحوكمة في كل المصالح الحكومية والخاصة، ووضع عقوبات رادعة تناسب كلّ فساد، وذلك لعدم تكراره، بشرط أن يكون ذلك معلناً، وتحقيق العدالة الإجتماعية في المساواة في التعيين وتوزيع الدخل، والتسريع في إجراءات التحقيق ومحاكمة متهمي قضايا الفساد والإعلان عن تنفيذ عقوبة من تثبت إدانته، وإنشاء محاكم خاصة لقضايا الفساد للتعجيل بإصدار الحكم، ورفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية بمنحها الصلاحيات الكافية، والتوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمة عن بعد، وتفعيل دور وسائل الإعلام في كشف الفساد.

**الكلمات المفتاحية:** الكلمات المفتاحية : الفساد ، النمو الاقتصادي ، CC , CPI

## ١- مقدمة:

إهتم الاقتصاديون بموضوع الفساد بشكل خاص، وبظاهرة الحوكمة، ودور المؤسسات بشكل عام، باعتبارها عوامل رئيسة تؤثر في كفاءة تشغيل الاقتصاد الكلي ومن ثم في أداء الاقتصاد ذاته **(Susan Rose-Ackerman,2006,43)**، حيث يؤدي الفساد إلي تراجع معدلات التنمية الاقتصادية من خلال خفض مستوي جودة البنية الأساسية في كافة القطاعات الاقتصادية **(M.S Alam,1995,432)**.

وأصبح الحد من الفساد شرطاً لتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وتعميق شرعية النظام السياسى, أى أن يتسم نظام الحكم فى البلاد بالنزاهة والرشادة معاً, ومن ثم لابد من إخضاع المسئولين الحكوميين فى أي بلد للمساءلة, وهناك ثلاثة شروط سياسية لازمة لتواصل عملية التنمية الاقتصادية نجاحها وهى "الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد", وهي شروط ضرورية لتقليل الفساد وإهدار الموارد، ووضع (**Klitgaard Robert: 1988,62**) معادلة شهيرة للفساد:

**الفساد = الإحتكار + السلطة النسبية (حرية التصرف) + غياب الشفافية والمساءلة**

ويشترط البعض هذه الشروط السياسية لمكافحة الفساد, وشهدت السنوات الأخيرة إهتماماً متنامياً بقضية الفساد, وذلك بعد أن أصبحت مشكلة الفساد فى الحكومات مشكلة عالمية.

ودخلت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥ نتيجة للجهود الحثيثة للأمم المتحدة من أجل الوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مجابهه الفساد بصورة فعالة. حيث تهدف إلى وضع إطار قانونى للتنمية المستدامة فى مواجهة الفساد, وفيه تلتزم جميع الدول بالعمل على تجريم الفساد بكافة أشكاله, وتشكيل ودعم المؤسسات العاملة على منع حدوثه وملاحقة مرتكبيه.

ويعتبر البنك الدولى الفساد أكبر عائق أمام التنمية المستدامة, لما يسببه من إضعاف البنية المؤسسية التى يقوم عليها، كما يلاحظ في السنوات الأخيرة إهتمام المجتمع بموضوع مكافحة الفساد الإداري وكذلك موضوع الشفافية وسلامة الإجراءات في مؤسسات الدولة كافة وكذا القطاع الخاص، فالوصول إلى بناء منظومة النزاهة في العمل العام يعد الهدف الأساسي في بناء مؤسسات عامة فعّالة تحظى بإحترام الموظفين من خلال منظومة القيم والسلوكيات الأخلاقية، وتمكنّها من تحصين المجتمع ضد ظاهرة الفساد.

وبموجب ما جاء في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية بشأن الدول التي ذكرت في التقرير وحصلت على أقل من (٧٠) نقطة على المؤشر المكون من (١٠٠) نقطة تنفيذ برامج للإصلاحات الإدارية، ومحاربة إستغلال الوظيفة العامة، حيث كشف تقرير عام ٢٠١٦م من تمكن ٢٢ بلداً فقط في العالم من جمع (٧٠) نقطة، وبالتالي تجب الحاجة لاتخاذ إجراءات إدارية وتنفيذية لتصحيح أوضاعها (**منظمة الشفافية الدولية: التقرير السنوي، ٢٠١٦**).

**٢- مشكلة البحث:**

يعد موضوع مكافحة الفساد الإداري والمالي من القضايا المطروحة علي الساحة السياسية للدول العربية والإفريقية علي وجه الخصوص، وقد أصبح بنداً دائماً علي جدول أعمالها، وذلك من خلال صياغة وتحديث القوانين وإنشاء المؤسسات المختصة بمكافحته، وذلك لما تسببه هذه

الظاهرة من شلل لعملية التنمية الإقتصادية وتدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار البنى التحتية اللازمة لنموها.

وأشار التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨ في العالم، وهي جهة غير ربحية تهدف إلى مكافحة الفساد، حيث تراجعت مصر من المرتبة (٨٠) عالمياً في عام ١٩٩٨إلي المرتبة (٨٩) عالميا في عام ٢٠١٨ **( منظمة الشفافية الدولية: التقرير السنوي، ٢٠١٨)** .

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن **التساؤل التالي**:

**هل يمثل الفساد عائقاً أمام النمو الاقتصادي في مصر؟.**

**٣- أهمية البحث:** ترجع أهمية البحث، **إلي الأتي**:

- ✓ إن الدراسة تتطرق إلى موضوع كان لفترة قريبة من المحرمات، وخاصة في الدول النامية، وإذا تم التطرق إليه يتم في الخفاء، ومع كثرة الموضوعات والمقالات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالفساد الإداري على الانترنت، إلا أن البحوث الأكاديمية العلمية لا تزال قليلة في هذا المجال.
- ✓ إذا كان إثبات ظاهرة الفساد بحاجة إلى بعض المؤشرات، فإن نفية أيضاً يعتبر ضرباً من الخيال، ولكن كل دولة حريصة على سمعتها واستقرارها، فأوجدت العديد من القوانين واللوائح التي تنظم سير العمل وللتخفيف من حدة الفساد الإداري فيها.

**٤- فروض البحث:**

يتمثل فرض البحث في **الفرض التالي**:

**يمثل الفساد عائقاً أمام النمو الاقتصادي في مصر.**

**٤- أهداف البحث:**

سعى هذا البحث إلى تحقيق **الأهداف التالية**:

أ- تحديد مفهوم الفساد وأهم صوره وأسبابه، وأهم طرق مكافحته.

**ب-** تقييم مستوي ومظاهر الفساد في مصر ، وذلك من خلال مقارنتها ببعض الدول عربيا وعالميا.

**ج-** مساعدة الجهات المسؤولة في الحد من الفساد باتخاذ الإجراءات اللازمة.

**٥- الدراسات السابقة:**

**الدراسة الأولي: (طلال، ٢٠٢٠)**: بعنوان" **أثر الأخلاق الوظيفية في مكافحة الفساد الإداري بسلطنة عمان: "دراسة تطبيقية على القطاع العام بوزارة الإسكان"**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير الأخلاق الوظيفية في مكافحة الفساد الإداري بسلطنة عمان، حيث تؤدي الأخلاق دوراً مهماً في حياة الشعوب على اختلاف أجناسها وأماكن وجودها وأديانها والفلسفات التي تتبناها، وكذلك التحقق من مظاهر الفساد الإداري في وزارة الإسكان بسلطنة عمان وبيان آثاره السلبية على المجتمع، وتحديد أسبابها، وسبل الحد منها، ومعالجتها بأسرع وقت، كما قام الباحث بحصر مجتمع الدراسة من بعض موظفي وزارة الاسكان بسلطنة عمان، وبعض المواطنين العمانيين والذين يتلقون خدمات من هذه الوزارة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الأخلاق الوظيفية، وأهميتها، وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية تتوافر بشكل أكبر عند الذكور في المراحل العمرية الوسطى ما بين (٤١-٥٠) من حاملي المؤهلات العليا من العاملين ذوي الاختصاص في وزارة الإسكان بسلطنة عمان.

**الدراسة الثانية:(الشلوي ٢٠١٦)**:

بعنوان"**الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري في وزارة العمل السعودية**":

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشفافية بوزارة العمل في المملكة العربية السعودية، والتعرف أيضاً على واقع الفساد الإداري في نفس الوزارة، والتعرف على مدى مساهمة الشفافية في الحد من الفساد الإداري بوزارة العمل في المملكة العربية السعودية، ومعرفة أهم المعوقات التي تحد من تطبيق مبدأ الشفافية في هذه الوزارة، وتوصلت الدراسة إلى **النتائج التالية**:

- ساهمت الشفافية في الحد من الفساد الإداري في وزارة العمل بدرجة كبيرة.
- أيدت النتائج وجود معوقات تحد من تطبيق الشفافية في وزارة القوى العاملة، أهمها التشريعات الملزمة بتطبيق الشفافية، وضعف الوعي المجتمعي بأهمية الشفافية، وشعف مستوى تزويد العاملين بالمعلومات.

**الدراسة الثالثة: (المعمري:٢٠١٢)**:

بعنوان "**استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام دراسة مقارنة**:

هدفت الدراسة إلى الإهتمام بسياسات مكافحة الفساد من الجانب القانوني المقارن في حدود الاتفاقيات الدولية والقوانين العمانية، وقد إهتمت بالجانب القانوني ولم تستعن بالاستبيان ولعل السبب في ذلك لكونها دراسة قانونية، وتناولت الدراسة ظاهرة الفساد الإداري في القطاع العام، كإشكالية تتجاوز آثارها الحدود المحلية إلى العالمية، فلا يكاد يخلو مجتمع منها أو تنجو دولة من معاناتها، وقد استعرض الباحث أكثر من خمسين تصرفاً يمكن تصنيفها فساداً إدارياً، متطرقاً إلى الأسباب المؤدية إلى تلك التصرفات والمظاهر، والتي قد تكون سياسية المبعث تتمثل في القيادة

والتشـريع والاقتصـاد والرقابة، أو إدارية في المؤسـسـة والفرد، أو ثقافية في المجتمع والتعليم والإعلام والتدريب، لتشكل بذلك مجموعة من المخاطر الكارثية للفساد على مؤسسات الدولة والمجتمع، والأهم من ذلك كله هو توقف البحث تحديداً للمقارنة عن القوانين العمانية والمغربية المجرمة لهذه الظاهرة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في أطروحته استطيع إيجازها في **النقاط التالية**:

- ضرورة دراسة الأسباب المتعددة للفساد الإداري، وتشخيصها، ثم وضع العلاج المناسب لها.
- عدم التخوف من الاعتراف بوجود الفساد والقناعة بضرورة وضع الخطط الشمولية لعلاجه.
- تفعيل أجهزة الرقابة الحكومية، وشمولية صلاحياتها، ونشرها أفقياً لتقترب من الموظفين.
- العمل بمبدأ تجنب تضارب المصالح ، فلا يجب الجمع بين العمل وبين ممارسة العمل التجاري الخاص.
- إلزام الموظفين وخاصة القيادات بإقرارات الذمة المالية بصفة دورية لذلك، تطبيقاً لمبدأ من أين لك هذا؟.
- تخصيص جوائز ومكافآت وأوسمة سنوية للموظفين المبدعين ولمكتشفي حالات الفساد.

**الدراسة الرابعة (النبهاني: ٢٠١١ ):**بعنوان:" **آليات الرقابة على المال العام سلطنة عمان نموذجاً**":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الواقع المهني لهيئة التدقيق بالقطاع الحكومي فى سلطنة عمان، ومدى ارتباطها بالمعايير المتبعة في بعض الدول، ولاكتشاف مواطن القوة و الضعف، واقتراح وسائل العلاج الملائمة وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي يمكن أن تحكم الجوانب المختلفة للرقابة الإدارية والتشريعية والمهنية في سلطنة عمان، كما تطرقت هذه الدراسة إلى الرقابة المالية العامة، بقصد إثراء الجانب المعرفي والأكاديمي، فلكل بحث طبيعته في معالجة الموضوع بزوايا مختلفة، وذلك طبقاً للتخصص، وتعتبر الرقابة على المال العام ذات أهمية كبرى، حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مساهمات الرقابة المالية في الحفاظ على المال العام، ومعرفة المعايير المتبعة في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة:

- يجب الرقي بالجهاز الرقابي في سلطنة عمان إلى مؤسسة دستورية.
- تفعيل دور الجهاز الرقابي من خلال تأهيل العنصر البشري المكون لهذا الجهاز، وذلك بنهج التكوين السليم والتكوين المستمر.

- إعطاء أهمية للجهاز من خلال العمل على مقتضياته والحرص على تطبيقها تطبيقا سليماً.
- القيام بنشر تقارير الجهاز الرقابي، وكذلك النتائج الزجرية وتعميمها لعدم تكرارها.
- تعميم ووضع بنك للمعلومات يجعل مسألة الرقابة ذات شفافية بالنسبة للمؤسسات العمومية والتي تستفيد من المال العام.

**الدراسة الخامسة: (السبيعي: ٢٠١٠)**: بعنوان **"دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية"**:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى إلتزام القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية بتطبيق الشفافية، ومدى إلتزام الأجهزة الرقابية بمساءلة تلك القطاعات عن الفساد الإداري، والتعرف على أنماط الفساد الإداري الشائعة فيها، وأهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية، وأهم السبل التي تعزز من تطبيق تلك الشفافية، وتوصلت الدراسة إلى **النتائج التالية**:

- ضعف مستوى إلتزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية خاصة فيما يتعلق بعدم سماح تلك القطاعات لدخول المواطنين ووسائل الأعلام، ومؤسسات المجتمع المدني إلى مواقعها لمتابعة أدائها.
- ضعف مستوى إلتزام الأجهزة القضائية والتنفيذية بعلنية محاكمة المتهمين في قضايا الفساد الإداري، وانخفاض مستوى إلتزام القطاعات الحكومية بحرية وسائل الأعلام في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري ونشرها.
- تتمثل أهم المعوقات من تطبيق الشفافية والمساءلة في عدم تفعيل نظام المساءلة ومن أين لك هذا؟ وعدم وجود الأنظمة والتشريعات والتدابير اللازمة لتشجيع وحماية المبلغين عن الفساد الإداري، وتدنتي مستوى الدور التوعوي للإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تطبيق الشفافية والمساءلة.
- أما أهم سبل تعزيز الشافية والمساءلة فتتمثل في رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية وذلك بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية والموارد المادية، وتحديث الأنظمة وتبسيط الإجراءات في العمل وإعلانها.

**الدراسة السادسة: (علوان:٢٠٠٧)**:

بعنوان**"تأثير العدالة التنظيمية على إنتشار الفساد الإداري: (دراسة ميدانية)"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدة تأثير غياب العدالة التنظيمية على إنتشار ظاهرة الفساد الإداري بين أوساط العاملين في المجمع الإداري لمدينة سرت الليبية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج التالية**:

- إن استجابة العاملين في عينة الدراسة نحو عدالة التعاملات كانت متوسطة، مما يدل على أن هذا البعد من العدالة كاد أن يقترب إلى درجة موافق.
- إن إحساس العاملين بوجود عدالة التوزيع كان بدرجة متوسطة نسبياً، مما يدل على أن أفراد العينة يشعرون بوجود عدالة التوزيع أيضاً.
- اتضح أن إحساس العاملين بوجود عدالة الإجراءات في عينة الدراسة كان ضعيفاً، مما يدل على أن أفراد العينة لايشعرون بوجود عدالة إجراءات في بيئة عملهم.
- كان المتوسط العام لشعور الموظفين بوجود العدالة التنظيمية في العينة متوسط، وهذه الدرجة تقترب من احساس أو عدم إحساس العاملين بوجود العدالة التنظيمية في بيئة عملهم.
- جاءت ظاهرت إنتشار الفساد في المنظمة متوسطة، ومن أكثر صور الفساد السلوكي إنتشاراً من وجهة نظر العينة هي إستغلال الموظف إمكانات العمل لأداء أغراضه الشخصية.

**الدراسة السابعة: (آل الشيخ: ٢٠٠٧):**

بعنوان: **"الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته" نحو بناء نموذج تنظيمي":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط الفساد الإداري السائدة في المملكة العربية السعودية، والتعرف على أسبابه وسبل مكافحته، والمعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد، ووضع نموذج تنظيمي مقترح لمكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي والمسح الإجتماعي، إضافة إلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من بعض المدانين بممارسة الفساد والمعنيين بمكافحته.

وتوصلت الدراسة إلى **النتائج التالية:**

- تمثلت أكثر أنماط الفساد الإداري في ضوء القضايا الرسمية في: التزوير والتزييف، والرشوة، والاختلاس، وغسل الأموال.
- أما أكثر أنماط الفساد الإداري من وجهة نظر المعنيين بالمكافحة فقد تمثلت في: الوساطة، وهدر الوقت، وضعف الالتزام بساعات الداوم، واستخدام الأجهزة والمعدات في مصالح شخصية، والمحاباة لجماعات وأفراد دون وجه حق.
- تمثلت أهم أسباب الفساد الإداري: في العوامل الإقتصادية، ثم الإجتماعية، يليها الإدارية ثم السياسية والتنظيمية، حيث أكد المدانون بقضايا الفساد على أن أهم أسباب الفساد الإداري تتمثل في إرتفاع تكاليف المعيشة، وحب الترف، والطمع والجشع، وتدني الأجور، وعدم العدالة في المنظمة، وغياب القدوة الحسنة.
- تمثلت أهم المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد الإداري في ضعف الجهود الإعلامية بالتوعية بأخطار الفساد الإداري، وضعف أجهزة الرقابة الإدارية والمالية، وقلة الدورات التدريبية المتصلة بأساليب الكشف عن الفساد الإداري ومكافحته، ومحدودية الصلاحيات الممنوحة لأجهزة مكافحة الفساد الإداري، وتردد المواطنين في التعاون مع أجهزة المكافحة.

- تمثلت أهم سبل مكافحة الفساد الإداري في تربية النشئ على الأخلاق الإسلامية، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية، وترسيخ مفاهيم وممارسات الرقابة الذاتية، وتفعيل دور المساءلة الإدارية، وتطبيق مبدأ الجدارة في التعيين.

**الدراسة الثامنة: (نجم: ٢٠٠٣):**

بعنوان:**"ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة في إدارات مرور القاهرة":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أشكال الممارسات غير الأخلاقية المنتشرة في إدارات مرور القاهرة، والتعرف على ظاهرة الرشوة وأسباب إنتشارها، والتعرف على مدى إنعكاس إنتشارها على درجة رضاء المواطنين عن الخدمات التي تقدمها إدارات مرور القاهرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي والإستبيان لجمع البيانات من عينة من المواطنين.

وتوصلت الدراسة **للنتائج التالية**:

- تتمثل أهم أشكال الفساد الإداري المنشترة في إدارات مرور القاهرة في التحيز والمحاباة من قبل المواطنين، وإستغلال السلطة، وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح، وطلب مقابل مادي لتسهيل الحصول على الخدمة.
- تمثلت أسباب إنتشار الرشوة في إدارات مرور القاهرة في ضعف رواتب الموظفين وإنتشار القيم المتهاونة مع الفساد، وسلبية المواطنين وعدم إحترامهم للقوانين، وضعف الأجهزة الرقابية، وضعف نظم المتابعة، وجهل المواطنين بالإجراءات وعدم الإهتمام بشكواهم، وكثرة القوانين وتضاربها.
- أما آثار إنتشار الرشوة فقد تمثلت في عدم المساواة بين المواطنين وتشويه صورة الدولة وتشجيع المواطنين على الاستهتار بالقوانين، وإنخفاض إيرادات الدولة.
- أما إمكانية الحد من إنتشار ظاهرة الرشوة فإنها تتم من خلال زيادة مرتبات الموظفين، وتحسين أحوالهم الوظيفية، والإهتمام بتشديد العقوبات على مرتكبي جريمة الرشوة، والإهتمام بالتدوير الوظيفي، وتشجيع المواطنين على الابلاغ عن المرتشين، والاسراع في إجراءات التحقيق في قضايا الرشوة.

**الدراسة التاسعة: (الخثران: ٢٠٠٣)**: بعنوان: **"واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية"،**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الفساد في المملكة، والتعرف على الإجراءات المتخذة لمواجهته، والعقبات التي تواجهها الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، والتدابير المناسبة لتخطي تلك العقبات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات من العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة بالمملكة، وتوصلت الدراسة **للنتائج التالية:**

- تمثلت أهم أسباب الفساد الإداري المتعلقة بالموظف العام في ضعف الوازع الديني والحالة النفسية والإجتماعية، وعدم تناسب مستويات الأجور مع تكاليف المعيشة والرغبة في الرفاهية.
- أما أسباب الفساد الإداري المتعلقة بالوظيفة العامة فتتمثل في الآتي: تعدد وغموض بعض الأنظمة واللوائح في الوظيفة العامة، وتضخم الهيكل التنظيمي، وعدم تطبيق مبدأ الجدارة في التعيين، وتضارب الإختصاصات والمسؤوليات، وضعف برامج التدريب، وضعف الرقابة.
- تتمثل أهم عوائق مواجهة مكافحة الفساد الإداري، في نقص خبرات العاملين في أجهزة المكافحة، وصعوبة الحصول على المعلومات، ونقص الكوادر الإدارية، وقلة الصلاحيات الممنوحة لسلطات الضبط.
- أما سبل مكافحة الفساد فتتمثل في تطبيق إجراءات واضحة وذات شفافية في الأعمال الحكومية، وتفعيل الأنظمة التي اشتملت على العقوبات المناسبة، والتعاون الدولي في مكافحة الفساد والاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال.

**الفجوة البحثية**: لم تتناول أي من الدراسات السابقة قياس أثر الفساد علي النمو الاقتصادي في مصر.

**٦- منهج البحث:**

إنقسمت منهجية البحث إلى جانبين، **هما**:

**أ- الشق النظرى:** استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى والاستنباطي في الجانب النظري، والذى تم من خلال الاستعانة بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية.

**ب- الشق التحليلى والقياسي: تم** استخدام الأسلوب التحليلى، بتحليل البيانات محل البحث عن أثر الفساد وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية وخاصة بالنمو الاقتصادي، وذلك لمعرفة مدي إتفاق ذلك مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التى يتركها الفساد على الجوانب الاقتصادية، كما تم استخدام الأساليب الكمية، لتقدير العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، وذلك باستخدام إختبار التكامل المشترك (Co-integration)، وقد تم استخدام النموذج التالي:

$$Y = a_0 + a_1 CPI + a_2 CC$$

**Y**: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

**CPI** : مؤشر مدركات الفساد (الشفافية).

**CC** : مؤشر التحكم فى الفساد.

ويرجع التأصيل النظري لاستخدام هذه المتغيرات في النموذج إلي النظرية الاقتصادية، **كما يلي:**

**أ- مؤشر مدركات الفساد (الشفافية)**: المفروض أن تكون العلاقة طردية بين المؤشر وبين النمو الاقتصادي، فزيادة قيمة المؤشر معناه زيادة درجة الشفافية وتراجع الفساد، مما ينعكس بالإيجاب علي النمو الاقتصادي، ويظهر المؤشر واقع الفساد في القطاع العام، وتعتبر مصادر بيانات المؤشر ومعلوماته متنوعة من آراء الخبراء من القطاعين العام والخاص، ويرتب هذا المؤشر الدول طبقاً لدرجة إدراك الفساد فى القطاع العام وفقاً لدرجات تتراوح بين صفر(فاسد جداً) و١٠(شفاف جداً)، ومؤشر مدركات الفساد هو مؤشر وينطبق على القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويرتكز مؤشر الفساد فى القطاع العام علي الموظفين الحكوميين أو السياسيين.

**ب- مؤشر التحكم فى الفساد**: المفروض أن تكون العلاقة طردية بين هذا المتغير وبين النمو الاقتصادي، فكلما زادت درجة التحكم في الفساد أدي ذلك إلي إرتفاع معدل النمو الاقتصادي.

**٧- خطة البحث:**

تم تناول البحث من خلال **المحاور الأربعة التالية:**

**المحور الأول:** الفساد( المفهوم والآثار) .

**المحور الثاني:** التحليل المقارن للفساد في مصر وإستراتيجيات وآليات الحد منه.

**المحور الثالث:** تحليل أثر الفساد علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر.

**المحور الرابع:** قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في مصر.

## المحور الأول

## الفساد( المفهوم والآثار)

شهدت السنوات الأخيرة إعترافاً دولياً بمشكلة الفساد، حيث إنتشر الفساد فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تمارس العديد من الشركات متعددة الجنسيات صوراً متنوعة من الفساد كاللجوء للضغط على الحكومات لفتح الأسواق لمنتجاتها أو من أجل الحصول على عقود إمتياز لإستغلال الموارد الطبيعية أو إقامة البنى التحتية، ويعتبر الفساد هدراً للموارد الإقتصادية، وبالتالي يجب أن تكون مكافحتة السبيل للحكم الرشيد والحفاظ على المال العام، حيث يمثل الفساد العائق الأكبر أمام مسيرة التنمية لما يسببه من إضعاف للبنية المؤسسية التى يقوم عليها النمو الإقتصادى.

وقد تزايد الإهتمام الدولى بتفاوت توزيع الدخل ومشكلة الفقر، حيث أظهرت البيانات التى ينشرها البنك الدولى أن نحو نصف عدد سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين يومياً : **(تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧)**.

**١ـ الفساد الإداري: المفهوم، الأنواع، والمؤشرات، والمظاهر:**

**١ـ١ـ مفهوم الفساد الإداري:**

عرفته منظمة الشفافية الدولية: بأنه سوء إستغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، فيؤدى إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وخاصة بالفئات الفقيرة **(تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٦)**.

**١ـ٢ـ أنواع الفساد:**

**أولاً: أنواع الفساد من حيث الحجم : (تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٣)**

**أـ الفساد الصغيـــر (الأفقي):**

هو ذلك النوع من الفساد الذى يقوم به صغار الموظفين العموميين لتلبية إحتياجاتهم الأساسية للحياة ، ويشمل الفساد الصغير على كل ما يقدمه القطاع الخاص من رشاوي لصغار الموظفين العموميين عند إنجاز معاملات مشروعة أو الإستفادة من الوساطة والمحسوبية، حيث أن الأجور إذا كانت ضئيلة بما لا يشبع إحتياجاتهم الأساسية فقد يلجئون إلى فرض رسوم غير مشروعة لتقديم الخدمات التي يفترض أن تقدم مجاناً لتلبية الإحتياجات.

**بـ الفساد الكبيـــر(الرأسي):**

يمارس ذلك النوع بعض كبار المسئولين الذى يتعلق بقضايا أكبر من مجرد معاملات يوميه، ويهدف إلى تحقيق مكاسب أكبر من مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة، ولذا يعرف هذا النوع من الفساد بالفساد القائم على الجشع، وينشأ هذا الفساد من القرارات الحكومية التي لا يمكن إتخاذها دون مشاركة سياسية عالية المستوى، وهو يشمل أنواع الفساد التي تتناسب مع حجم المكاسب التى يحققها الراشي فى كل حالة على حده، فكلما كان هذا الحجم كبيراً سواءً برفع العائد أو بخفض النفقات، حيث يدفع الفاسدون مبالغ أكبر من غيرهم .

**ثانياً: أنواع الفساد من ناحية الإنتشار: (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٧)**

أ . **فساد دولي:** هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ب . **فساد محلي:** هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الإقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لهم إرتباط خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).

**ثالثاً: أنواع الفساد من حيث الطبيعة: ( عبدالقادر ، ٢٠١٢، ٥)**

أ- **الفساد السياسي**: ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر كالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها.

ب - **الفساد الإداري:** ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأديتة العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي إستغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

ج- **الفساد المالي:** ومظاهره ، الإنحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

وتم تقسيمه إلى قسمين، **الأول،** فساد محله المال العام، و**الثاني،** فساد محله أموال المواطنين.

د- **الفساد الأخلاقي**: ويتمثل بالإنحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف إجتماعي مقبول.

**رابعاً : أنواع الفساد من حيث التنظيم:**

- **فساد منظم**: يقوم على الاستغلال المنظم للمركز الوظيفي، بأن ينظم الفاسدون أنفسهم لاتباع سياسة وخطط معينة لإستجلاب عائدات عملياتهم الفاسدة، وهو فساد يمارسه عدد من الموظفين الفاسدين في ظل إسترتيجية معينة يتفق عليها صراحة أو ضمناً.
- **فساد غير منظم**: هو الفساد الذي يمارسه الموظف منفرداً دون إتفاق مع فاسدين آخرين.

**١-٣- مؤشرات الفساد:**

هناك مؤشرات لقياس الفساد وقد بذلت المؤسسات الدولية جهوداً واضحة وذلك خلال العقدين الأخيرين لقياس إدارة الحكم والفساد، ومن أهم تلك الجهود مؤشرات قياس الفساد التي تقدمها منظمة الشفافية الدولية ومؤشرات قياس الحكم الرشيد التي قدمها البنك الدولى.

**أ- مؤشر مدركات الفساد: Corruption Perception Index ( CPI) :**

يرتب هذا المؤشر الدول من حيث وجود مدفوعات إضافية غير رسمية يحصل عليها بعض العاملين فى المؤسسات العامة بغرض تسهيل الإجراءات المتعلقة بالإستثمار والتصدير والإستيراد ودخول السوق والحصول على مزايا تفضيلية بشأن الاقتراض أو الضرائب، كما يقيس المؤشر مدى إنتشار الفساد والرشوة بين المؤسسات العامة والسياسيين وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر (أقصى درجات الفساد) وعشر درجات (أدنى درجات الفساد) : **(تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٠ )** .

**ب- مؤشر التحكم فى الفساد (CCI) Corruption control index :**

مؤشر التحكم فى الفساد هو أحد مؤشرات (WGI) بإعتباره أحد مؤشرات قياس الفساد للدول, حيث يقيس الأراء المختلفة في دولة ما,حول مدى إستغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية،وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين ،بالإضافة إلى مدى إنتشار أشكال الفساد الصغير والكبير خاصة في الأحزاب السياسية ،والإعلام ،والجهاز الإداري ،والمجالس النيابية،والقضاء، وأخيراً مدى توفر الشفافية وآليات المساءلة والمحاسبة **(خضرى, ٢٠١٤، ٥)**.

**ج- مؤشر دافعي الرشوة The Bribe Payers Index (BPI) :**

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر دافعي الرشوة منذ عام ١٩٩٩، وذلك بهدف ترتيب الدول من حيث مدى تورطها فى قضايا الفساد من خلال الشركات متعددة الجنسيات، كما تقوم مؤسسة جالوب الدولية **Gallup International Association** بإجراء إستطلاع لرأي عينة من

رجال الأعمال والمصرفيين فى الأسواق الصاعدة لتحديد هوية الشركات المصدرة التي تقدم الرشاوي وذلك للحفاظ على تواجدها فى القطاعات المختلفة لتلك الدول، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر (أقصى درجات الفساد) وعشر درجات (أدنى درجات الفساد) : **(تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٨)**

**د- مؤشر تقلبات الفساد العالمي The Global Corruption Baromete :**

أصدرت منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٣ مؤشراً يعرف بمؤشر تقلبات الفساد العالمي للتعرف على رأي المواطنين من تقلب مستويات الفساد فقط، والفرق بينه وبين مؤشر إدراك الفساد أن الأخير يقيس مستويات الفساد بينما الأول يركز على مواقف الناس من تقلب تلك المستويات: **(تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٠)** .

**هـ - مؤشرات قياس الحكم الرشيد The Worldwide Governance Indicators (WGI):**

تغطى مجموعة مؤشرات قياس الحكم الرشيد التي قدمها البنك الدولي ٢١٢ دولة بالاستناد لأكثر من ٣٥٠ متغير، ويتم ترتيب الدول وفق هذا المؤشر من خلال نسب مئوية تتدرج من صفر إلى ١٠٠، كلما زادت نسبته كلما كان ذلك مؤشراً على كفاءة السياسات والجهود المبذولة، ويشير تقرير البنك الدولي عن أوضاع الحكم الرشيد فى العالم فى عام ٢٠٠٩ أن مصر حققت تراجعاً فى قدرتها على تقليص الفساد خلال العقد الماضى، وتشمل مؤشرات الحكم الرشيد ستة أبعاد **( عمار ، ١٩٩٧، ٢٧١): هى :**

١- **التعبير عن الرأى والمساءلة :** ويقصد بالمساءلة وجود آليات لرصد وتقييم ومراجعة الأداء الحكومي وإمكانية إخضاع المسئولين للمساءلة العامة، وإمكانية عزلهم من مناصبهم فى حالة قيامهم بإستغلالها، أما التعبير عن الرأي فيقصد به مدى إمكانية وحرية الأفراد فى المساهمة فى عملية صنع القرار الحكومي.

٢- **الإستقرار السياسي:** ويقصد به مدى التغيير فى الأجهزة الحكومية وما يؤدى إليه من عدم إستقرار مساهمة الأفراد في العملية السياسية **: (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار: ٢٠١٠، ٣٠)** .

٣- **كفاءة الجهاز الحكومى .**

٤- **جودة التنظيم.**

٥- **سيادة القانون:** ما زالت معظم دول المنطقة تسبق مصر كما هو الحال فى الأردن وتونس ودول الخليج**( The World Bankm, 2009, 22).**

٦- **مكافحة الفساد:** يعتمد على قياس مدى تورط البرلمانيين وموظفي الحكومة ومسئولي الضرائب والجمارك فى الفساد : **(مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠، ١٣).**

**١-٤- مظاهر الفساد:** وتتمثل أهم هذه المظاهر، في **الآتي**:

**أ- الرشوة**: تعد من أسوأ أنماط الفساد الإداري التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات : **(مصطفى ، ٢٠٠٦، ٤٥)** .

**ب- الغش والاختلاس**: هوعبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام لسلطته الوظيفية **(عبود ، ٢٠٠٣، ٢٢٩)**

**ج- العمولات مقابل الصفقات**: و هي مقدار من المال يمثل نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية يحصل عليها الموظف بالتوقيع عليها نيابة عن مؤسسته، ويكون الطرف الثاني مقاول أو مورد أو مصدر أو من يقع في حكمهم.

**د- التهرب الضريبي**: والذي يأخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في إستغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية، أما الشكل الثاني وهو التهرب الضريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة : **(الكبيسى ، ٢٠٠٥، ٣٥)** .

**ه- التزوير والتزييف**: فيعرف بأنه كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة، كذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار**(الكبيسى ، ٢٠٠٥، ٣٦)** .

**و- الابتزاز**: وهو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن أو مراقبة النشاطات الإقتصادية.

**ز- التحيز والمحاباة:** وهو أسلوب يتم من خلال تمتع الفرد وإحتلاله مكانة إجتماعية فيمنح الفرص والامتيازات للأقارب على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة **: (حاجى والصواف ، ٢٠٠٩، ٥٤).**

**ح- الوساطة**: تعرف الوساطات بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات إجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الإجتماعية بين طرفي علاقة إجتماعية في موقف معين، كما عرفت على أنها الشفاعة لدى مسؤول أو ولي أمر لرفع مظلمة، أو جلب منفعة تضر بالآخرين : **( السن ، ٢٠٠٨، ٢٢٥)** .

**ط- قبول الموظفين للهدايا والإكراميات من أرباب المصالح**:

**ي- غسيل الأموال**: ويعد من أشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الأقطار، وتعرف بأنها "جعل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة ،كأنها أموال مشروعة **(زويلف ،١٩٩٣،٨٦)**.

**ك- نهب المال العام والسوق السوداء والتهريب:**

**ل- تلويث بيئة المجتمع**: التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً.

**م- التباطؤ في إنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة:** كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق الشهادات أو الكتب الرسمية : **(الاهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٥).**

**ن- إنحراف الموظفين العموميين وغناهم الفاحش والمفاجئ**: وخاصة في الأماكن التي تعتبر مصدراً لإيرادات الدولة كالجمارك والضرائب، مما يسبب ضياع أموالاً طائلة على للدولة : **(أبو على ، ١٩٩٩،١٨)**.

**٢- أسباب الفساد وآثاره:**

**٢-١- أسباب الفساد:**

تساعد عدة عوامل داخلية وخارجية علي انتشار الفساد :

وتتمثل العوامل الداخلية، في الصراع والتوتر السياسي والإجتماعي، والعصبية القبلية والأسرية، وإنتشار الأمية وتدني مستوى التعليم، وتفاوت وتدني دخل الفرد، وطبيعة الحكومات، وضعف القضاء وقلة تنفيذ أحكامه، والأعراف والتقاليد البيروقراطية، وسوء إستخدام السلطة.

أما العوامل الخارجية، فتتمثل في إتجاهات السياسة الدولية وما يصاحب ذلك من صراعات عسكرية واقتصادية ، مما يؤدي إلي إنشاء تكتلات إقليمية تبحث عن مصالحها، ودور الدول الأجنبية في دعم الفساد والمساهمة فى انتشاره .

**ويمكن التعرف على أسباب الفساد على المستويين الدولى والمحلى كالتالى:**

**أ- على المستوى الدولي:**

قد تكون ممارسة الفساد على مستوى دولي أو إقليمي نابعة من شدة المنافسة على البيع في الأسواق العالمية، مما يدفع الشركات العالمية إلى تقديم العمولات والرشاوي من أجل الفوز غير المشروع بالمناقصات، كما قد ترجع لأسباب السياسة الدولية التي لا تعرف سوى المصلحة : **(أبو على ، ١٩٩٩، ٢٠)**.

**ب- على المستوى المحلي:**

توجد أسباب سياسية وإجتماعية وإقتصادية وإدارية للفساد الإداري على المستوى المحلي، **كالآتي**:

**أولاً: الأسباب السياسية:** تتمثل في **الآتي : (داوود ، ٢٠٠٣، ٥٧)** :

الإستبداد السياسي، والعلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد، وتزاوج السياسة مع الثروة، وإختزال مفهوم النزاهة والصلاح والإستقامة.

**ثانياً: الأسباب الإجتماعية:** تتمثل في **الآتي :**

- مساهمة بعض النظم الإجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة، مثل تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين **: (عبد العظيم ، ٢٠٠٨، ٦٤).**
- إنحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموماً، مما يؤدي إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

**ثالثاً: الأسباب الإقتصادية:** تتمثل في **الآتي : (الشلقان ، ٢٠٠٣، ٢٣٥)**

تعتبر العوامل الإقتصادية هي أحد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، ويمكن جمعها في **الآتي**:

١- إنخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع إحتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة.
٢- تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الإقتصادية التي تدفع إلى الجريمة إلي الفساد.
٣- إرتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى إنتشار جريمة التجسس الإقتصادي خاصة في مجالات الصناعة( الجوسسة الاقتصادية) .
٤- إختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع، مما يدفع ببعضهم إلى إبتداع وسائل التربح والرشوة وإختلاس الأموال العامة..

**رابعاً: الأسباب الإدارية: (الوائلى ، ٢٠٠٦، ١٩) .** تتمثل الأسباب الإدارية، في **الآتي**:

١- ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدواتها المطلوبة.
٢- إنتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة.
٣- عدم كفاءة ونزاهة القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عاملين لأن اختيارهم يتم على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو على أساس القرابة والصداقة

والمحسوبية دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة، وأحياناً تصل الحال في مثل تلك المناصب إلى بيعها على الراغبين بما يتناسب مع ما يتصور إستدراره منها من موارد نتيجة الممارسات غير المشروعة.

٤- إنعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص، والعمل بسرية ومنع المعلومات من التسرب إلى الجمهور أو الاعلام.

٥- غياب المساءلة ، وهو إما غياب قانوني أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيماً لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية، أو مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية وقد تكون المساءلة منظمة قانوناً ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة.

**٢-٢- الآثار الإقتصادية للفساد: .أهم تلك الآثار :**

١- **<u>إساءة تخصيص الموارد</u> :** الفساد له القدرة على تحويل الموارد لمن يملك العلاقات مع المسئولين الحكوميين والسياسيي ، كما يترتب على إرتفاع حجم التهرب الضريبي كنتيجة للفساد زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وتراجع الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية، ويشمل ذلك الموارد المباشرة كالمدفوعات النقدية والموارد غير المباشرة كالتواصل المستمر مع مسئولي الحكومة الفاسدين، كما أن الفساد يؤدى إلى سوء تخصيص الموارد التي كان يمكن إستخدامها لتوفير الخدمات العامة،

٢- **<u>خفض مستويات الإستثمار</u> :** يؤدى الفساد إلى إرتفاع تكاليف التراكم الرأسمالي وبذلك يكون للفساد آثار سلبية على الإستثمار الأجنبى المباشر والإستثمار المحلي فى آن واحد، فالمستثمر يتراجع عن البيئة التي يستشري فيها الفساد حيث يزيد من تكاليف القيام بالأعمال.

كما يؤدي الفساد إلى تقليل الربح وخفض حوافز الاستثمار، ذلك أن مدفوعات الفساد الكثيرة إنّ ما تمثل عبئاً على المشروع، وتزيد من تكاليفه، بل يعتبرها البعض بمثابة ضريبة ضارّة على الاستثمار نظراً لسريتها واستهدافها مصالح خاصة(**Susan Rose-Ackerman, 1997,15**).

كما يعتبر الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة سلبية بين مستوى الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي، أي كلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار وبالعكس كلما قل الفساد زاد حجم الاستثمار**(Paolo Mauro,2000,4).**

وفي ذلك تشير إحدى الدراسات إلى أن تخفيض الفساد بنسبة ٣٠٪ سيزيد من نسبة الاستثمار بنسبة ٥٠٪، وهذه ما أكدته دراسة **(Mauro)** إذ تبين أن هنالك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد، وأثبتت بأن ارتفاع مؤشر الفساد من (٤-٦ ) يؤدي إلى خفض٤٪ في معدل الاستثمار و ٥٪ في معدل النمو السنوي للدخل الفردي. وهذا يعني أن الفساد

يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار **(كيمبرلي، ٢٠٠٠، ١٣٣)**.

وتعد الشركات الدولية العاملة في القطاعات الإستخراجية هي الأكثر عرضة للفساد؛ لأن ضخامة الأموال الداخلة في المشروع تزيد من إغراء المسؤولين الفاسدين، فضلا عن إتصالها المستمر والمنتظم مع الحكومة، وقد أظهر مسح أجرته مؤسسة **( Water Price Coopers House)** أن نسبة ٤١٪ من شركات التعدين التي أجري عليها المسح والبالغ عددها(٢٣) شركة أحجمت عن الدخول في استثمار أو انسحبت منه بسبب الفساد أو بسبب طلب دفعات غير رسمية (براي، ٢٠٠٥، ٤٠٢).

كما تشير الدراسات التطبيقية إلى أن الفساد يعوق تدفق الإستثمارات من خلال عدة قنوات كان من أهمها الدراسة التى قدمها ماورو **(Mauro ,2004 )** والتي توصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين إنتشار الفساد وإنخفاض مستويات الإستثمار والنمو الإقتصادى، كما توصل أيضاً كليتجارد **(Klitgaard ,1988)** إلى أن الفساد يخفض الإستثمار والنمو الإقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة.

**٣- <u>تقليل المنافسة والكفاءة الاقتصادية</u>:** يطلب الموظفون الحكوميون الفاسدون رشاوي لتأمين أو رفض أداء الخدمات كما يقللون من عدد الشركات القادرة على دخول السوق، مما يخلق بيئة تجبر الشركات التى لا ترغب أو لا تستطيع دفع الرشاوى على اللجوء إلى الإقتصاد غير الرسمى، ويؤدى ذلك إلى الحصول على مدخلات إنتاجية أقل جودة، مما يقلل من الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية والقدرة التنافسية، وبذلك فإن غياب المنافسة يضر بالمستهلك حيث يحصل على سلع منخفضة التكنولوجيا وأقل جودة وبسعر مرتفع.

كما يظهر تأثر الفساد خصوصاً على المدى البعيد، حيث يتسبب في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد، وذلك بسبب تأثيره على توزيع الدخل والإنتاج بالإضافة إلى الاستهلاك، وما يمكن قوله هنا باختصار أن الفساد تتمثل بأحد مظاهره كالرشوة يؤدي إلى قلب القرارات وتشويه السياسات ويمنع من وضع الأمور في نصابها الحقيقي حيث يصبح الموجه والمحدد للقرار هي مقدار الرشوة المدفوعة، وليس المنفعة المتحصلة للمجتمع، كما أن المحاباة والتمييز والمحسوبية تعمل على تشويه عقلانية السياسات الاقتصادية وتوزيع مكتسبات التنمية، بحيث يستأثر إقليم دون آخر أو جماعة دون غيرها، وبالتالي تمركز الدخل في يد فئة قليلة أمّا باقي الفئات فتعاني من الفقر**( , David Gould 1993,27).**

ومن **الآثار الإدارية السلبية للفساد** علي المنظمات والمؤسسات، أنه إلى عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مما يساعد في طرد الموظفين أصحاب الكفاءة من الجهاز

الإداري، بسبب سيطرة الوساطة والرشاوي والمحاباة في تعبئة الشواغر، وتجاهل معيار الكفاءة والجدارة في التعيين والترفيع، وتنامي ظاهرة الفساد الشللية، وظهور جماعات متصارعة داخل الجهاز الإداري، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة المنظمة نظراً لصرف الطاقات نحو المصالح والأغراض الذاتية، وبالتالي يؤدي إلى فقدان الحماس والدافعية للعمل وانتشار روح الملل وعدم الانتماء للمنظمة، بالإضافة إلى انتشار الأنانية وعدم الثقة بين الموظفين ومراقبة بعضهم لبعض **(العكايلة، ٢٠٠٢، ٨٢).**

**٤- تحميل الشركات بتكاليف إضافية :** تتحمل شركات القطاع الخاص تكاليف إضافية نتيجة للوقت والمال الذى تنفقه الشركات على تقديم الرشاوي لمسئولي الحكومة الفاسدين ، حيث أن تلك التكاليف تتحول بدورها إلى المستهلكين عبر زيادة الأسعار.

كما تشير دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي على دول المعسكر الشرقي إلى أن مدفوعات الفساد لمختلف المسؤولين العموميين تصل إلى ٤٠٪ من التكاليف الإجمالية للمؤسسات الاقتصادية في سنتها الأولى، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الخاص بسبب هذه التكاليف الإضافية وبسبب عدم التأكد الذي يسببه الفساد. وفي دراسة أخرى أجريت على المؤسسات الصغيرة في كل من أوكرانيا وروسيا عام ١٩٩٧ ، تبين أن المؤسسات الصغير ة تضطر لدفع الرشاوي للمسئولين العموميين لتجنب إغلاقها، أو لتفادي العقبات أمام نشاطها. كما أن هذه المدفوعات في أندونيسيا تمثل ٢٠٪ من تكلفة الأعمال، وهذا بالطبع يعني فرض ضريبة عالية جداً على تلك المؤسسات**(حجازي، ٢٠٠٧، ٥٠).**

وأوضحت دراسة قدمها **كاوفمان** : **(Kaufmann ,2000)** أن نحو ٧٧٪ من الشركات على إستعداد لسداد ١١٪ من إجمالى دخلها للضرائب إذا تم القضاء على الفساد، كما توصلت إلى أن تكلفة الرشوة تقع بصورة غير مباشرة على عاتق الفقراء أو المشروعات الصغيرة فى الأكوادور وبوليفيا وتتسبب فى التحيز ضد الفقراء فى توفير الخدمات العامة ..

**٥- زيادة عجز الموازنة العامة للدولة:** حيث يجد الفاسدون من المسئولين الحكوميين فى المشروعات العامة فرصاً للحصول على الرشاوي، والاختلاس ، لذا فإنهم يشجعون إقامة أكبر عدد ممكن من المشاريع الحكومية، مع اساءة ادارة واستخدام الموارد العامة ، مما يساهم فى زيادة الانفاق الحكومى ، وبالتالى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة .

**٦- خفض مستويات النمو:** توصل ماورو : **(Mauro ,1995 )** فى دراسته عن الفساد والنمو إلى أن تأثير العلاقة بين الفساد والنمو الإقتصادي علاقة غير مباشرة حيث توضح النظرية الإقتصادية أن الفساد يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي.

**٧- انخفاض جودة البنية الأساسية:** يترتب على الفساد إنخفاض جودة البنية الأساسية فعندما يتم منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوي يقلل هذا من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات الإنتاجية على الإستفادة من وفورات الحجم والتي تعد المحرك الأساسى للنمو.

**٨- الأثر السلبى على الصادرات:** يترتب على الفساد إرتفاع تكلفة أداء الأعمال، ومن ثم إرتفاع تكلفة المنتجات، مما يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية في الأسواق والتي تؤدي إلى خفض معدل الصادرات.

**٩- غياب مبدأ تكافؤ الفرص فى شغل الوظائف وعدم الإستقرار السياسى والإجتماعى:** يدفع الفساد إلى المساهمة فى توظيف الاشخاص غير المناسبين وشغلهم وظائف لها أهميتها ، وتجاهل الاشخاص المناسبين، كما يولد الفساد ضغوط تعمل على زعزعة الإستقرار السياسي والإجتماعي وخلق الأزمات.

كما أن حجم التكاليف غير المباشرة للفساد كبيرة جداً، وتتمثل في التكالف الإجتماعية، وأكبر صورها هو زيادة الفروق في مستويات الدخول، مما قد يؤي مع مرور الوقت إلي مشاكل إجتماعية وسياسية خطيرة، قد تؤدي إلي حروب أهلية**(M.S.Alam, 1990,89).**

ومن الآثار الإجتماعية للفساد، أنه في حالة الحكم على المتورطين في قضايا الفساد بالسجن ينتج عن إبعاد الجاني عن أسرته، مما قد يعرضها للعديد من المشاكل الاجتماعية بسبب فقدان الأبناء للرعاية، مما قد يعرضهم للانحراف وارتكاب الجرائم **(شتا، ٢٠٠٩، ١٦٥).**

وتوجد آثار إقتصادية أخرى للفساد، **هي : (عبود ، ٢٠٠٦، ٥٣):**

- **زعزعة الإستقرار الإقتصادي.**
- **الحد** من **تقديم الخدمات.**
- **التلاعب وتخطي الأصول القانونية في إنجاز المعاملات.**
- **هجرة العقول والطاقات: التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.**
- **تعطيل أسس الإقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة:** إذ يصبح هم القطاع الخاص تأمين موارده بطرق غير مشروعة من خلال التعامل مع المفسدين ودفع الرشاوي.
- **الحد من نشاط الفرد وجهده**: وذلك حينما يدرك أنهما لا يكونان السبيل لتحقيق الأهداف، في ظل وجود طرق ملتوية سهلة وقصيرة.
- **عزوف الدول المانحة عن تقديم المعونات والمساعدات التنموية.**
- **زيادة معدل البطالة.**

## المحور الثاني

## التحليل المقارن للفساد في مصر وإستراتيجيات وآليات الحد منه

قامت العديد من الدراسات الإقتصادية الحديثة بتوضيح آلية التفاعل المركبة بين الفقر والفساد، فكثيراً ما ينظر لتفشي الفساد كسبب لتزايد حدة الفقر فى الدول التي تسعى لزيادة معدل النمو الإقتصادي والتحول نحو مزيد من الديموقراطية، وعلى الجانب الآخر تعد الدول التي تعاني من الفقر المزمن بيئة خصبة للفساد بسبب التفاوت فى توزيع الدخل والثروات.

وتوصلت النظرية الإقتصادية إلى إستنتاج مفاده أن الفساد ذاته لا يتسبب فى الفقر بصورة مباشرة، إلا أن الفساد له عواقب مباشرة على العوامل الإقتصادية والحكم الرشيد وتلك العوامل تعمل كوسيط ينتج عنه الفقر، ومن ثم فإن العلاقة بين الفساد والفقر هى علاقة غير مباشرة.

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

**١- العلاقة بين الفساد وتفاوت توزيع الدخل والفقر:** يناقش هذا الجزء من الدراسة تأثير الفساد على تفاوت توزيع الدخل والفقر فى الفكر الاقتصادي وذلك من خلال نموذجين أحدهما يربط بين الفساد والنمو الإقتصادي ويعرف بالنموذج الإقتصادي ، وآخر يدرس العلاقة بين الفساد والحكم الرشيد ويعرف بنموذج الحكم الرشيد، **كالآتى**:

**أولاً: النموذج الإقتصادي:**

يفترض هذا النموذج أن الفساد يؤدي لزيادة حدة الفقر من خلال تأثيره السلبي على دفع عجلة النمو، مما يؤدي لمزيد من التفاوت فى ملكية عناصر الإنتاج والدخل وسوء تخصيص الإنفاق الحكومي ومن ثم تزايد حدة الفقر.

وتشير بعض الدراسات الإقتصادية إلي أن هناك علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي والفساد، وقد دعمت الدراسات التطبيقية آراء الدراسات النظرية بأن الفساد يزيد من التفاوت في توزيع الدخل ويبطئ من معدلات النمو الإقتصادي، وذلك يرجع إلي **الأسباب التالية** : **(عبدالسميع ، ٢٠٠٩، ٤٤)**

**أ-** يقلل الفساد من الحافز على الإستثمار الأجنبي والمحلي.
**ب-** يقلل الفساد من جودة البنية الأساسية العامة لانخفاض الإنفاق عليها.
**ج-** زيادة إستثمارات القطاع العام ولكن مع إنخفاض الإنتاجية.
**د-** الفساد يعوق أنشطة الأعمال الحرة وخاصة المشروعات الصغيرة.
**هـ-** الفساد يخفض الضرائب ومن ثم الإيرادات العامة.
**و-** الفساد يزيد من تفاوت توزيع الدخل.

**ثانياً: علاقة الفساد بالحكم الرشيد:**

**أ- الفساد يضعف الحكم الرشيد:**

يهدد الفساد الديموقراطية والحكم عن طريق إضعاف المؤسسات السياسية والمشاركة الإجتماعية وتأخير وتشويه التنمية الإقتصادية اللازمة لدعم الديموقراطية، وبمقارنة مؤشر إدراك الفساد فى ٨٣ دولة بمؤشر القدرة التنافسية السياسية توصلت احدى الدراسات إلى وجود إرتباط النظام المؤسسي الرشيد والمنافسة السياسية الحاسمة بمستويات أقل من الفساد : **Bradshaw, Ted. (K. 2005, 22)**.

كما يري الكثير من الخبراء بأن الفساد يرتبط بالنخبة الحاكمة في الدول النامية، ويرجع ذلك لنفوذ هذه النخبة، وإلي ضعف السلطات الرقابية في هذه الدول لأن النخبة الحاكمة هي التسي تقوم بتعيين هذه السلطات الرقابية **(أكرم، ٢٠٠٣، ١٦).**

ويؤثر الفساد على نوعية الخدمات الحكومية والبنية التحتية وذلك من خلال تأثير هذا على الفقراء وهو ما يمكن تطبيقه على قطاع الصحة والتعليم، حيث يرتبط إنتشار خدمات التعليم والرعاية الصحية وإرتفاع العمر المتوقع مع إرتفاع معدل النمو، فهناك إرتباط عكسي بين الإنفاق على التعليم والصحة والفساد، فزيادة فى درجات الفساد من ٦ إلى ٨ نقاط (أي تحسن فى مستوى النزاهة والشفافية) تؤدي إلى زيادة فى الإنفاق على التعليم بنحو ٠,٥٪ من الناتج المحلي.

**ب- ضعف الحكم يزيد الفقر:**

هناك شبه إتفاق على أن هناك علاقة بين الحكم الرشيد والتنمية ويعد الفساد نتيجة لضعف الحكم، فقد أوضحت دراسات البنك الدولي الرائدة فى العلاقة بين الفساد والحكم الرشيد والفقر وجود علاقة سببية بين الحكم الرشيد (مع مكافحة الفساد) وسياسات التقليل من حدة الفقر، فهناك علاقة سببية إيجابية قوية بين تحسين الحكم وبين تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث أن تحسن الإنحراف المعياري فى الحكم الرشيد بوحدة واحدة يزيد من متوسط نصيب الفرد من الناتج بنحو ( ٢,٥ – ٤) مرات، كما يؤدي تحسن مؤشرات الحكم الرشيد إلى تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج : **( هويدا عدلى ، ٢٠٠٥، ٥٥)** .

**ج- إنخفاض ثقة المجتمع فى الحكومة يزيد من الفقر:**

يترتب على الفساد الذى يقلل من القدرة على الحكم إلحاق أضرار جسيمة فى ثقة الجمهور فى المؤسسات الحكومية، حيث يشير مفهوم رأس المال الإجتماعي إلى الهياكل الإجتماعية التي تمكن الناس من العمل بشكل جماعي لصالح الجماعة، وتذكر الدراسات الحديثة عن رأس المال الإجتماعي أن هناك علاقة بين الفساد والثقة والفقر، حيث يفترض أن الفساد يدمر ثقة الجمهور فى الحكومة، مما يؤثر بالسلب في رغبة الشعب وقدرته على الإنخراط فى النشاط الإنتاجي.

**د- أثر فساد الحكم على النمو الإقتصادي وتراجع مستوي الدخل الحقيقي للأفراد:**

تلعب مؤسسات الحكم الرشيد والحوكمة،دورا حيوياً فى دعم النمو الاقتصادى ، وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد والإشراف على صياغة السياسات الإقتصادية وتنفيذها، ومن هنا برزت أهمية دور تلك المؤسسات في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل عمليات الإدخار والإستثمار، ومن ثم دعم النمو الإقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقاً لمعايير الحكم الرشيد، ومن هنا يتبين أثر الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الإقتصادية وكذلك مؤسسات التنظيم والرقابة، الأمر الذي يؤدي بالطبع إلى تدني معدلات النمو الإقتصادي وتراجع مستوي الدخل الحقيقي للأفراد **(بقشيش ، ٢٠١٣، ٤٥)**.

**٢- مؤشر مدركات الفساد (CPI):**

هو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية بحيث يعتمد على فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة في المؤشر، وتعتبر مصادر بيانات المؤشر ومعلوماته متنوعة من آراء الخبراء من القطاعين العام والخاص، وتقوم المنظمة بإصدار مؤشر مدركات الفساد منذ عام ١٩٩٥، ويرتب هذا المؤشر الدول طبقاً لدرجة إدراك الفساد فى القطاع العام فى الدولة وفقاً لدرجات تتراوح بين صفر(فاسد جداً) و١٠(شفاف جداً)، ومؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركب يشكل مزيجاً من إستطلاعات الرأي، ويعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق إستقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة، وهو يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم، متضمناً المتخصصين من نفس الدولة الجاري تقييمها، وهو مؤشر ينطبق على القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويرتكز مؤشر الفساد فى القطاع العام علي الموظفين الحكوميين أو السياسيين: **(منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد،٢٠٠٧)** ..ويوضح **جدول (١)** موقع مصر داخل مؤشر (CPI) عربياً ودولياً خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨) للدلالة على الوضع الراهن لمصر فى أهم مؤشر عالمي للفساد.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول ، **ما يلي:**

ما زالت معظم الدول العربية لم تحصل على ٥٠ نقطة في مؤشرات إدراك الفساد وفق بيانات تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨، فقد حصلت ١٨ دولة عربية من ٢١ دولة على أقل من ٥٠ نقطة في هذا المؤشر، ومنها مصر التي حصلت على ٣٥ في عام ٢٠١٨ في المرتبة (١٠٥) عالمياً مقابل ٢٩ نقطة في عام ٢٠٠٧ والتي احتلت المرتبة (١٠٥) عالمياً، أي لم يحدث أي تحسن في الترتيب العالمي لمصر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨).

ويلاحظ أن مستوي الفساد في مصر قد تزايد خلال الخمسة عشرة سنة الماضية، فيلاحظ من **جدول (٢)** أن مصر تراجعت من المركز ٦٦ عالميا في عام ١٩٩٨ إلي المركز ١٠٥ عام ٢٠١٨، وقد إنعكس ذلك علي معدل النمو الاقتصادي، والذي تراجع من ٥,٦٪ في عام ١٩٩٨ إلي ٥,٣٪ في عام ٢٠١٨.

كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي قد ارتفع من ١,١ ألف دولار في عام ١٩٩٦ إلي ٢,٥ ألف دولار في عام ٢٠١٨، ولكن هذا ليس دليل علي تحسن مستوي المعيشة، لأن هذه الزيادة ظاهرية بسبب إرتفاع معدلات التضخم إلي معدلات غير مسبوقة، حيث إرتفع معدل التضخم من ٧,٢٪ في عام ١٩٩٦ إلي ٢٩,٥٪ في عام ٢٠١٧، أي تضاعف بنحو أربع مرات، وهذا يفسر أن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي هي زيادة ظاهرية، ثم تراجع إلي ١٤,٤٪ في عام ٢٠١٨.

وبالنسبة لبقية الدول العربية فقد تراجع ترتيب معظم الدول العربية التي تعاني من الحروب والويلات والفساد الاقتصادي والمالي والاجتماعي وغيرها من أنواع الفساد الأخرى بصورة كبيرة. ووفقا للتقرير فان المنطقة العربية تعاني من الصراعات العنيفة وتتبع الأنظمة الدكتاتورية، الأمر الذي يساعد على تفشي الفساد، بجانب استمرارها في ممارسة الاعتداءات على حرية التعبير وحرية الصحافة وانتهاك قوانين المجتمع المدني، الأمر الذي يجسد مستويات الفساد في القطاع العام.

**٣- مستويات الفساد في الدول العربية في عام ٢٠١٨:**

يمكن تقسيم الدول العربية إلي **ثلاثة مستويات، هي:**

**المستوي الأول: الأقل فساداً في الدول العربية: (دول تقع في المرتبة بين "١-٥٠" عالمياً):**

يتضح أنه لا تقع سوي دولتين الأقل فساداً في الدول العربية، وهما: الإمارات في المرتبة ٢٣ عالميا، وقطر في المرتبة ٣٣ عالميا، وذلك في عام ٢٠١٨.

**المستوي الثاني: متوسطة الفساد في الدول العربية: (دول تقع في المرتبة "٥١-١٠٠" عالمياً):**

ويشمل هذا المستوي سبعة دول عربية متوسطة الفساد، وهي: السعودية في المرتبة ٥٨ عالميا، والأردن في المرتبة ٥٨ عالمياً، وعمان في المرتبة ٥٣ عالمياً، وتونس ٧٣ عالميا، والمغرب في المرتبة ٧٣ عالمياً، والكويت في المرتبة ٧٨ عالمياً، وذلك في عام ٢٠١٨، والبحرين في المرتبة ٩٩ عالمياً.

**المستوي الثالث:مرتفعة الفساد في الدول العربية: (دول تقع في المرتبة بين "١٠١-١٨٠" عالمياً)**

يشمل هذا المستوي باقي الدول العربية عالية الفساد وهي (١٣) دولة، وهي: الجزائر في المرتبة ١٠٥ عالميا، ومصر في المرتبة ١٠٥ عالمياً، وجيبوتي في المرتبة ١٢٤ عالمياً، ولبنان ١٣٨ عالميا، وموريتانيا في المرتبة ١٤٤عالمياً، وجزر القمر في المرتبة ١٤٤ عالمياً، وموريتانيا في المرتبة ١٤٤ عالمياً، وجزر القمر في المرتبة ١٤٤ عالمياً، وليبيا في المرتبة ١٧٠ عالمياً، والسودان في المرتبة ١٧٢ عالمياً، واليمن في المرتبة ١٧٦ عالمياً، وسوريا في المرتبة ١٧٨ عالمياً، وأخيراً الصومال في المرتبة ١٨٠ عالمياً وهي الأكثر فساداً في العالم، وذلك عام ٢٠١٨.

**٤- تقييم مستوي الفساد في مصر من بين دول *العالم* عام ٢٠١٨ : (منظمة الشفافية العالمية، ٢٠١٩)**

يمكن تصنيف دول العالم إلى أربعة مجموعات، **كما يلي :**

**المجموعة الأولى**: الدول الأقل فساداً والأكثر شفافية ونزاهة، وهى الدول التي حصلت على درجات

تتراوح بين (٧-١٠) درجة، وهى تضم ١٠ دولة بنسبة ٥,٦٪ من مجموع الدول، تتصدرها الدنمارك ونيوزيلاندا وتنتهي عند ألمانيا، وتشترك هذه الدول فى أنها دول متقدمة ذات نظم حكم ديمقراطي مستقر، كما أنها تجمع بين نظام فيدرالي ونظام حكومي مركزي بخلاف سنغافورة والتيي تعتبر ذات نظام برلماني يسيطر عليه حزب مهيمن، ويلاحظ عدم وجود أي دولة عربية أو إسلامية أو إفريقية فى هذه المجموعة.

**المجموعة الثانية:** الدول متوسطة الفساد، وهى الدول التى حصلت على درجات تتراوح بين (٥-٧) درجات، وتضم ٥٠ دولة بنسبة ٢٢,٢٪ تتصدرها إنجلترا وتنتهي عند سانت لوسيا، وتوجد بها دولتين عربيتين فقط وهما الإمارات وقطر، كما فيها عدد أقل من الدول الصناعية المتقدمة مثل إسبانيا وفرنسا.

**المجموعة الثالثة**: الدول تحت المتوسطة فى الفساد، وهى الدول التي حصلت على درجات تتراوح بين (٣-٥) درجات، وتضم ٥٠ دولة بنسبة ٢٢,٢٪ تبدأ من مالطا حتى تايلاند، وتضم هذه المجموعة سبع دول عربية تتصدرها عمان ٥٢ درجة وتليها الأردن ٤٩ درجة، وتتذيلها البحرين

٣٦ درجة، بالإضافة إلى قلة من الدول الأوروبية مثل إيطاليا، واليونان، كما تضم الهند والأرجنتين وبعض الدول من أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

**المجموعة الرابعة**: الدول الأكثر فساداً والأقل شفافية، وهى الدول التي حصلت على أقل من (٣) درجات وتضم ٧٠ دولة بنسبة ٣٨,٩٪ تتصدرها الجزائر وتتذيلها الصومال، وتضم الكثير من الدول الأفريقية واللاتينية، وتختفي منها الدول الأوروبية، وتضم أيضاً روسيا بالإضافة إلى ١٢ دول عربية وهى (الجزائر، مصر، جيبوتي، لبنان، موريتانيا، جزر القمر، العراق، ليبيا، السودان، اليمن، سوريا، الصومال)، والتي تقع فى قاع المؤشر على المستوى العربي والعالمي أيضاً، وتشترك دول المجموعة فى أنها إما دول نامية أو من دول الإتحاد السوفيتي السابق التي توصف بأنها فى مرحلة إنتقالية، ولا تتمتع أي من هذه الدول بنظام ديموقراطي مستقر كما تضم بعضاً من أفقر الدول فى العالم.

**٥- درجة الشفافية والمساءلة في مصر مقارنة بالدول العربية خلال (٢٠١٠-٢٠١٥):**

من أهم مقومات الحد من الفساد زيادة درجة الشفافية من قبل المسؤولين وزيادة درجة مساءلتهم، حيث تعرف **الشفافية**: "بأنها تتعلق بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة وفي العلاقة بينها وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل المؤسسة العامة"، وكذلك ربط الشفافية بوجود سياسة عامة "للإفصاح عن المعلومات، وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة"، وعليه تتمثل الشفافية في إلتزام قيادة وإدارة المؤسسة، على جميع المستويات، بنشر وتعميم، أو إتاحة، المعلومات المطلوبة للجمهور حول مجمل الأمور التي تخص جميع الإجراءات والقرارات والخدمات، ومجمل الأعمال التي تقدم من المؤسسة، وتوفيرها بشكل دوري دون طلب، أو أثناء الطلب، من أي شخص أو مهتم، وكذلك معلومات حول الأشخاص المسؤولين في المؤسسة : **(منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٦).**

أما **المساءلة** فتعرف: "بأنها واجب الموظفين العامين، سواء أكانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم، وتفسيرهم لقراراتهم، ومدى نجاعتهم في تنفيذها، حتى يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع القيم الديموقراطية وأحكام القانون، وأصول وقواعد العمل السليم"، ويرتبط بمفهوم المساءلة، وينتج عنه مفهوم المحاسبة، والذي يعني "خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة أمام مسؤوليهم، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة" ويميز الكتاب بين نوعين من المساءلة: المساءلة العمودية والمساءلة الأفقية، ويشير مفهوم المساءلة العمودية إلى قدرة جمهور الناخبين على مساءلة ممثليهم عبر إعادة إنتخابهم، أو عدم إنتخابهم، أما المساءلة الأفقية فتشير إلى خضوع كل هيئة أو مسؤول للرقابة والمساءلة من قبل هيئة أخرى.

وقد نشرت منظمة الشفافية الدولية التي تتخذ من برلين مقراً لها، قائمتها السنوية لأكثر الدول فسادًا لعام ٢٠١٨، وكانت خمس دول عربية هي الصومال وسوريا واليمن والسودان وليبيا من بين أكثر عشر دول فساداً في العالم،ونشرت المنظمة قائمتها التي تعتمد على مؤشر يستند إلى آراء الخبراء في فساد القطاع العام، وذلك في ديسمبر عام ٢٠١٨ : **(منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٩)**..

وتم تصنيف الدول وفق مؤشر يبدأ من الصفر وينتهي بالمائة، حيث الصفر يشير إلى إنعدام الشفافية وإستشراء الفساد في القطاع العام، والمائة تدل على النقاء التام وإنعدام الفساد، ووفقا للقائمة التي أعدتها منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨، فقد تضمنت البيانات ١٨٠ بلداً وإقليماً من جميع أنحاء العالم، تم إدراجها بحسب مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام في كل منها.

وتصدرت الدنمارك قائمة أكثر عشر دول نقاءً، وكانت كلها دول أوروبية بإستثناء كندا ودولتين آسيويتين، هما سنغافورة ونيوزيلندا التي جاءت في المركز الثاني. والدول العشر الأولى الأكثر نقاءً في قائمة مقياس الشفافية، هي على الترتيب: الدنمارك، ونيوزيلندا، وفنلندا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والنرويج، وهولندا، وكندا، ولكسمبورج. وتشير نتائج مؤشر مدركات الفساد (CPI) إلى أن أكثر من ثلثي الدول المشمولة في المؤشر حصلت على درجة أقل من ٥٠٪، وقد بلغ عدد الدول العربية التي شملها المؤشر لهذا العام ٢١ دولة، حصلت على معدل عام نسبته ٣٥,٤٪ مقارنة بدول العالم : **(منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٩).** وعلى الصعيد العربي، جاء المعدل العام للدول العربية المشمولة بالمؤشر والبالغ عددها ٢١ دولة هو ٣٥,٤٪، وفقاً **للجدول (٣)** حلت دولة قطر في المرتبة الأولى (برصيد ٧١٪) فيما حلت الإمارات العربية المتحدة ثانية (برصيد٧٠٪) تلتها الأردن (برصيد٥٣٪) والسعودية رابعة (برصيد ٥٢٪) فيما حصدت البحرين على المرتبة الخامسة (برصيد٥١٪)، على صعيد آخر جاءت الصومال كأكثر الدول العربية فساداً بحصولها على ٨٪ لتحل في قاع القائمة عربياً وعالمياً : **(منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٥)**..

أما باقي الدول العربية فجاءت نتائجها متدنية، حيث حصلت غالبيتها على ما دون ٥٠٪ ومنها مثلاً: تونس ٣٨٪، لبنان ٢٨٪ وسوريا واليمن ١٨٪ والعراق على ١٦٪ والسودان ١٢٪.

ويلاحظ من الجدول، **ما يلي**:

تراجعت درجة الفساد في مصر من سنة لأخرى، فكانت مصر في المرتبة ١١٥ عالمياً، و١٣ عربياً في عام ٢٠١٠، ثم تراجع الفساد لتصل إلى المرتبة ١١٤ عالمياً و١٠ عربياً في عام ٢٠١٣، ثم تراجع الفساد لتصل إلى المرتبة ٩٤ عالمياً و١٠ عربياً في عام ٢٠١٤، ثم تراجع الفساد قليلاً لتصل إلى المرتبة ٨٨ عالمياً و ١٠ عربياً في عام ٢٠١٥.

ولا جديد على ساحة "الفساد" و"الرشاوي" في العالم العربي، بعد ما أظهر المؤشر أن كل الدول العربية قد حصلت على متوسط ٣٥ من درجات المؤشر البالغة ١٠٠، وفشلت في الوصول إلى الحد الأدنى من المعدل العالمي البالغ ٤٣ درجة لبلوغ مرحلة الشفافية والنزاهة المعقولة، كما جاءت مؤشرات معظم الدول العربية بدون تغيير ملحوظ في ترتيبها مقارنة بنتائج السنوات الماضية، وأقل من المعدل المطلوب تخطيه لتنجو من وصفها بأنها "دول فاسدة"، ولكن تفاوت تقدير الدول العربية بين الدول الفاسدة والدول الأكثر فسادًا بحسب ترتيبها : **(منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٥)**..

**٦- استراتيجية مصر لمكافحة الفساد:**

**٦-١- حجم الفساد في مصر:**

بناءً على تقرير منظمة الشفافية الدولية، فإن الفساد ازداد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث يوضح **جدول (٤)** مقدار الفساد في مصر، بناء على مؤشر إدراك الفساد ( CPI) الذ ي تصدره منظمة الشفافية الدولية:

ويلاحظ من الجدول السابق: أنه وفقا ير منظمة الشفافية الدولية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٣ فإن ترتيب مصر شهد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في مؤشر إدراك الفساد وترتيبها بين الدول، ولكن في المجمل فإن مصر ضمن الدول التي يتنشر فيها الفساد.

- منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦ شهدت مصر شبه ثبات في مؤشرات إدراك الفساد ( CPI ) (٣,٤، ٣,٣، ٣,٢، ٣,٣، ٣,٤) علي التوالي.
- ثم ما لبثت مصر أن سجلت تراجعاً في عام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ .
- احتلت المرتبة ١٠٥، ١١٥ من أصل ١٨٠ وكان مؤشرات إدراك الفساد ٢,٩، ٢,٨.
- ظلت في عام ٢٠٠٩ ثابتة في مؤشر إدراك الفساد ٢,٨ واحتلت مرتبة أقل ١١١ من ١٨٠ .
- ثم قفزت مصر ١١ درجة في خلال عامين فكانت في المرتبة ١١٧عام ٢٠١٧ ، ثم تقدمت الى المرتبة ١٠٦ عام ٢٠١٩ .

**٦-٢- استراتيجية مصر في مكافحة الفساد:**

احتوت على بحثا دقيقا عن الفساد في مصر وكيفية مواجهته. وذلك من خلال دراسة للواقع العملي واستخدام الأساليب العلمية. اشترك فيها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها. والجد ير بالذكر أن الخطة الوطنية لمكافحة الفساد في مصر، والتي أدت إلى وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨)، ومن بعدها الاستراتيجية ٢٠١٩ -٢٠٢٣ ، تناولت ملف الفساد كاملا بشفافية ونزاهة كاملة دون أي تقصير .

ولقد أتت بنتائج كبيرة على أرض الواقع، وأكدت على فعالية هذه الدراسة وضرورة تطويرها لأنها ستواجه العد يد من المعوقات من المنتفعين من هذا الفساد داخليا وخارجيا. وقد أتت هذه الخطة تأكيدا على حاجة الشعب المصري والدولة المصرية للعدالة والمساواة والتنمية الاجتماعية، وهو ما ظهر جليا في ثوراته والذ ي أكد على أنه لن تستقيم الدولة أبدا دون تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة .ومن أهم ما يميزها أنها تناولت الأمر بشفافية وحيادية، واعتمدت أسلوب التحليل الاستراتيجي الرباعي (**SWOT**)، وقد حددت الاستراتيجية خطة رئيسية للتنفيذ اعتمدت على تحديد الأهداف الرئيسية ثم وضع سياسات تنفيذها، وتحديد الجهات المسئولة عن التنفيذ، ومدة التنفيذ، وجهات المتابعة، ومؤشرات قياس أداء هذه الأهداف، ويتلخص ذلك في عشرة أهداف رئيسية، **وهي:**

١. الإرتقاء بمستوي أداء الجهاز الحكومي والإداري للدولة وتحسين الخدمات الجماهيرية، وذلك من خلال تعديل وتحديث الهياكل التنظيمية ودعم الرقابة وإصلاح نظم التعيين والترقية وتدريب العاملين بكافة المستويات الإدارية وتبسيط الإجراءات الإدارية وميكنتها وتفعيل تبادل المعلومات بين أجهزة الدولة إلكترونيا.
٢. إرساء مبادئ النزاهة والشفافية في كافة عناصر المنظومة الإدارية، وذلك من خلال مكافحة الممارسات الفاسدة في القطاعات المختلفة وتفعيل مدونات سلوك الموظفين ونشر التوعية عن الأجهزة الرقابية واختصاصاتها في مكافحة الفساد.
٣. سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، بتطوير منظومة تشريعات مكافحة الفساد للتأكد من كفاءتها، وتفعيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
٤. تطو ير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة، وذلك بتطوير نظم العمل بجهات التحقيق والمحاكم مع توفير الدعم الفني والمالي، وإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة الفساد.
٥. دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد، بتطوير هياكل الأجهزة الرقابية وبما يتناسب مع طبيعة عمل كل منها ودعم استقلاليتها.
٦. الإرتقاء بالمستوي المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الإجتماعية برفع مستوي الدخول وعدالة توزيعها وترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة وتحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي والجمركي.
٧. رفع مستوي الوعي الجماهيري بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، بترسيخ القيم الدينية والعادات السلوكية الإيجابية والتوعية الجماهيرية بشأن خطورة الفساد وتعزيز دور المواطنين في ممارسة الرقابة الشعبية.
٨. تعزيز التعاون المحلي في مجال مكافحة الفساد، وذلك بوضع وتفعيل آليات حديثة للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد.

٩. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد، وذلك بدعم الجهود المبذولة لتطوير التعاون الإقليمي والدولي والتصديق على الإتفاقيات الدولية وتفعيلها ودراسة الأساليب الدولية في مكافحة الفساد والإستفادة منها.
١٠. مشاركة منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد وتيسير المعلومات لتلك المنظمات وإنشاء قنوات اتصال مع أجهزة الدولة.

**٧- تقييم مؤشرات الحوكمة في مصر مقارنة ببعض الدول العربية في عام ٢٠١٨:**

إن تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة لن يحقق التنمية بشكل مطلق إلا أن عدم تطبيقها يعيق التنمية، فتحقيق التنمية المستدامة بحاجة إلى تطبيق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية والإقتصاد ية والبيئية والإستثمار في رأس المال البشري، وتحقيق سيادة القانون في جميع مؤسسات الدولة .فالحوكمة الرشيدة وسيلة لتحقيق هدفين رئيسيين: تقليص مستويات الفساد ثم تحقيق التنمية المستدامة.

والحوكمة من منظور التنمية يقصد بها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهة الإنسان ويقوم على توصيل قدرات البشر وخياراتهم وحرياتهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقًر **(Naderkoohshahi, Rahmani ،٢٠١٣ ,22).**

والجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد نموذج ناجح في تطبيق معايير الحوكمة من خلال ارتفاع قيم المؤشرات التي قدمها البنك الدولي لمعرفة مدي توافر الحوكمة، والذى يبينه **جدول (٥)** كما يلى

**الترتيب**: المرتبة المئوية بين جميع البلدان تتراوح من صفر( أدنى مرتبة) إلى مائة ( أعلى مرتبة)
**التقدير**: تقدير مؤشرات الحوكمة يتراوح من -٢,٥ (أداء حوكمة ضعيف) إلى + ٢,٥ (أداء حوكمة قوي).

ويلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أفضل الدول العربية في مجال الحوكمة . وفي إطار حرص دولة الإمارات على تحقيق التنمية المستدامة كانت أيضا من أولي الدول العربية في محاربة الفساد .

ويتضح من **جدول (٦)** ، ما يلي:

**الترتيب**: هو ترتيب الدولة بين ١٨٠ دولة تم قياس مستويات الفساد في القطاع العام لهم .

**الدرجة**: هي مقياس من صفر إلى مائة ، حيث الصفر( أكثر فسادا) والمائة ( أكثر نزاهة).

ويلاحظ من الجدولين السابقين أن كلما ارتفع مؤشر الحوكمة العالمي كلما قل الفساد. لذلك فالإلتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرين في اعتبارهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولتطبيق مبادئ الحوكمة والقدرة على النجاح في تنفيذها يجب توافر بيئة

تسمح بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون وإرادة سياسية راغبة في محاربة الفساد، ومن ثم فالحوكمة الرشيدة ضرورة لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

**٨- تقيم موقف مصر حسب مؤشر التنافسية العالمية:**

يصدر هذا المؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي **World Economic Forum** ، إن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي يعمل على قياس مدي قدرة الدولة علي التنافس على الصعيد العالمي من خلال تضمنه لـ ١٢ ركيزة أساسية للتنافسية، وهي : المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأسواق المالية، والإستعداد التكنولوجي، وحجم السوق، وتطور الأعمال والإبتكار.

وهو يستخدم ستة من المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والقانونية للدولة، **كما يلي:**

**المؤشر الأول**: هو تأثير الفساد على المعاملات، أو تأثير المدفوعات غير القانونية في تكلفة الأعمال، والذي أعطى درجة (٧) للدولة التي لا تتأثر بهذه الأعمال، مقابل (١) للدول الأكثر تأثرا .

**المؤشر الثاني:** يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوي في الأعمال العامة، مثل التليفونات والكهرباء.

**المؤشر الثالث:** يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوي في مجال التصدير والإستيراد.

**المؤشر الرابع:** يتعلق بالرشاوي والمدفوعات غير القانونية في الضرائب.

**المؤشر الخامس:** يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوي للحصول على أحكام مميزة من النظام القضائي.

**المؤشر السادس:** يتعلق بالعقود العامة والمشروعات الإستثمارية .

فالمؤشر يقيم القدرة التنافسية للقطاع المؤسسي (حقوق الملكية)، والاقتصادي (استقرار الاقتصاد الكلي وسوق العمل)، والاجتماعي(الصحة والتعليم)، وعليه يقدم المؤشر صورة شاملة للتنافسية في الدول، ولذلك من السهل تحديد القطاعات والقضايا الأكثر إثارة للمشكلات.

ويتضح من **جدول (٧)** ،أنه وفقا لمؤشر التنافسية العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ ، فقد جاءت سويسرا على رأس الدول الأكثر شفافية، تلتها أمريكا، ثم سنغافورة، وبعدها هولندا، ثم ألمانيا، وهي الدول الخمس التي حصلت على (٥٠,٥) نقطة فأعلى على مدى الفترة، ويتضح من

الجدول أنها جميعا من الدول المتقدمة، والتي حصلت على أكثر من (٥,٤) نقطة، وأما بقية الدول النامية والأخذة في النمو فقد جاءت بين الأكثر فسادا وفقا لمؤشر التنافسية.

ويبين **جدول (٨)** موقف مصر وعدد من الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمية**:** حيث إتضح أنه وفقا لمؤشر التنافسية العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ وعلى مستوى الدول العربية، فقد جاءت الإمارات على رأس الدول العربية الأكثر شفافية، وحصلت على ٥,٢٤ نقطة فأعلى، تلتها قطر، وحصلت على ٥,١١ نقطة فأكثر، وهما الدولتين الوحيدتين من بين الدول العربية، التي حصلت على أكثر من ٥ نقطة على مدار السنوات الخمس، وجاءت بين أكثر دول العالم شفافية، وبقية دول المنطقة جاءت بين الأكثر فسادا.

**٩- تقييم موقف مصر وفقاً لمؤشر النزاهة العالمية (Global Integrity Index):**

تصدره منظمة النزاهة العالمية **(Global Integrity Index)**، حيث تقوم المنظمة بإصدار تقرير يشمل مجموعة من المؤشرات عن النزاهة تغطي عوامل الحوكمة والفساد، وتشمل:

- المجتمع المدني، وإتاحة المعلومات والإعلام.
- الإنتخابات العامة (المشاركة والنزاهة والتمويل).
- مساءلة الحكومة (الجهاز الإداري، والجهاز التشريعي، والقضاء، والموازنة العامة).
- الإدارة والخدمة المدنية (النظم الإدارية، والمشتريات، والخصخصة).
- مؤسسات وآليات الرقابة والمحاسبة.
- مكافحه الفساد وسيادة القانون.

وفضلا على القياس الذي يغطي المؤشرات الستة السابقة، يجري تجميع هذه المؤشرات في المؤشر الجامع، وهو المؤشر العالمي للنزاهة .فهو يقيم إمكانية وصول المواطنين لأليات مكافحة الفساد ووجودها ومد ي فعاليتها على المستوي المحلي.

والجد ير بالذكر أن المؤشر أصبح مدخل لفهم آليات مكافحة الفساد والحوكمة المعمول بها في الدولة، والتي من المفترض أن تمنع وتردع وتعاقب الفساد، ومن مميزات هذا المؤشر:

- أنه يمزج بين المقاييس الكمية والكيفية.
- يوفر مدخلا للحوار بشأن السياسات والإصالحات الحكومية.

▪ بياناته مفصلة تسمح بالتحليل والتعرف على المؤسسات الحكومية مثل السلطة القضائية، والإقتصادية مثل الضرائب والجمارك، والإجتماعية مثل الإعلالم والمجتمع المدني، الأكثر ضعفا 2مقارنة بالمؤسسات الأخرى في منع الفساد .

ويتضح من خلال **جدول (٩)** : أنه وفقا لمؤشر النزاهة العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، فقد جاءت النرويج على رأس الدول الأكثر شفافية، تلتها الدنمارك، ثم فنلندا، وهي الدول الثالث التي حصلت تقريبا على ٩,٥٠ نقطة فأعلى على مدى الفترة، ويتضح من الجدول أن الدول العشرمن الدول المتقدمة، والتي حصلت على أكثر من ٨,٨٠ نقطة، وأما بقية الدول النامية والأخذة في النمو فقد جاءت بين الأكثرفسادا وفقا لمؤشر النزاهة. ويبين **جدول (١٠)** موقف مصر والدول العربية وفقاً لمؤشر النزاهة العالمية:

ويتضح من الجدول السابق: أنه وفقا لمؤشر النزاهة العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ وعلى مستوى الدول العربية، فقد جاءت الأردن على رأس الدول العربية الأكثر شفافية، وحصلت على ٦,٦٠ نقطة فأعلى، وهي الدولة الوحيدة من بين الدول العربية، التي حصلت على أكثر من ٦,٥٠ نقطة على مدار السنوات الخمس، وجاءت بين أكثر دول العالم شفاف ة، وبقية دول المنطقة جاءت بين الأكثر فسادا.

**١٠- تقييم موقف مصر وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index):**

المؤشر هو متوسط لعشرة حريات فردية: الحرية التجارية، وحرية الأعمال، والحرية المالية، والحرية النقد ية، والحرية التمويلية، وحرية الإستثمار، وحرية العمالة، وحرية حقوق الملكية، وحرية حجم الحكومة، وحرية التحرر من الفساد.

ويبين **جدول (١١)** ترتيب الدول العشر الأكثر حرية اقتصادية في العالم:

ويتضح من الجدول أنه وفقا لمؤشر الحرية الاقتصاد ية للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ ، فقد جاءت هونج كونج على رأس الدول الأكثر شفافية، تلتها سنغافورة، ثم نيوزيلندا، تليها سويسرا، ثم أستراليا، وهي الدول الخمس التي حصلت تقريبا على ٨٠ نقطة فأعلى على مدى الفترة، ويتضح من الجدول أن الدول العشر جميعا من الدول المتقدمة، والتي حصلت على أكثر من ٧٠ نقطة، وأما بقية الدول النامية والأخذة في النمو فقد جاءت بين الأكثر فسادا.

كما يبين **جدول (١٢)** ترتيب مصر والدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية: حيث أنه وفقا لمؤشر الحرية االقتصاد ية للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وعلى مستوى الدول العربية، فقد جاءت الإمارات على رأس الدول العربية الأكثر شفافية، تلتها قطر، وهما الدولتان الوحيدتان من بين الدول العربية، التي حصلت على أكثر من ٧٠ نقطة على مدار السنوات الخمس، وجاءت بين أكثر دول العالم شفافية، وبقية دول المنطقة جاءت بين الأكثر فسادا.

**١١- تقييم موقف مصر وفقاً لمؤشر التحكم فى الفساد (CCI) Corruption control index:**

كما يلاحظ من **جدول (١٣)** تراجع مؤشر التحكم في الفساد ، حيث يلاحظ أيضاً وجود إتجاه عام هابط, فقد إتجه المؤشر للإنخفاض من ٤٦,٦ في عام ١٩٩٦ إلى ٣٢ في عام ٢٠١٣, وارتفع قليلاً حتي وصل إلي ٣٥ عام ٢٠١٨ ، وإن شهد تحسن فى بعض الفترات القصيرة ولكن سرعان ما يعاود إتجاهه الهابط مرة أخرى. وهو ما يدل على أن مكافحة الفساد فى مصر لم تكن تخضع لإرادة حقيقية للنظام, ولكن كانت تخضع لإعتبارات لحظية مثل حدوث إستياء شعبى عام من تفشى الفساد فى سنة معينة, وتأثيره على الحالة الاقتصادية للمواطنين مثل ما حدث أثناء غرق العبارة "السلام ٩٨" وحريق قطار الصعيد, أو حملات صحفية وإعلامية للكشف عن قضايا الفساد أو ربما ضغوط خارجية لمحاولة كبح جماح الفساد, ولكن ما يلبث أن تزول هذه الأسباب حتى يعود تقاعس النظام عن مكافحة الفساد.

**وكذلك الوضع بالنسبة لمتوسط مؤشرات الحوكمة:** يلاحظ إنخفاضها خلال الفترة عن نصف قيمة المؤشر, مما يعكس تدنى وضع الحوكمة فى مصر, كذلك وجود إتجاه عام هابط, فقد إنخفض قيمة المؤشر من ٤٣,٥ في عام ١٩٩٦ إلى ٣١,٧ عام ٢٠٠٦, ثم حقق المؤشر بعد ذلك تحسناً حتى وصل إلى ٣٨,٣ عام ٢٠٠٩, ولكن لم يلبث حتى إتجه للإنخفاض مرة أخرى حتى وصل ٢٥,١ عام ٢٠١٨ وهى قيمة منخفضة جداً تعكس الوضع المتدهور للحكم الرشيد فى مصر. ويتضح من خلال الفترة أن أكثر أبعاد الحكم الرشيد إنخفاضاً وتدهوراً هى التعبير عن الرأى والمساءلة يليها الاستقرار السياسى وغياب العنف, فقد حققا على سبيل المثال درجة ١٣,٧, ١٩,٣ عام ٢٠١٠ على الترتيب.

**١٢- آليات الحد من الفساد في مصر:**

يقدم **خبراء البنك الدولي** بعض الاقتراحات لاحتواء مشكلة الفساد، حيث أشاروا إلى ضرورة إيجاد وعي عام لدى المجتمع بحقوقه وواجباته، وزيادة وفرة المعلومات لدى المواطنين عن سياسة الحكومة وقراراتها وتبني مفهوم الشفافية **(Vaughn, R, 2002, 18)**، والمساءلة لكل موظف في الحكومة أياً كان درجته الوظيفية كما يتم في الدول المتقدمة هذا بصور عامة **(Hammond, Tinda, 2009,14).**

وركزت الاقتراحات الأكثر تحديداً على زيادة الأجور للموظفين المدنيين وتحسين تعويضاتهم، كما أشار التقرير إلى ضرورة مراجعة التشريعات القضائية بما يمكن تسهيل عملية المكافحة، وضرورة إنشاء ما يسمى محقق الشكاوى لحماية حقوق المواطن بالتحري عن الشكاوى المقدمة وتقديم المساعدة للمشتكي إذا ثبت صدق شكواه **(World Bank Report, 2008, 66)**.

وهذا **الاتفاق أو الاختلاف في الاستراتيجيات التي تتبناها الدول في مكافحة الفساد** يمكن إرجاعه إلى طبيعة الظروف السياسية والقضائية والاجتماعية ودرجة التنمية الاقتصادية والمستويات التعليمية ومراحل التحديث الإداري ونظم الإدارة العامة وهي تميز كل مجتمع عن الآخر، كما أن جهود ومحاربة الفساد لها تكاليف حديّة كما لها منافع حديّة، وأنها تستغرق وقتاً ليس بقصير فقد احتاجت بريطانيا لأكثر من قرن من الزمان للسيطرة على الفساد**(Cheryl W. Gray and Daniel Kaufman, 2009, 10)**.

**وتتمثل** أهم **آليات الحد من الفساد، في الآتي**:

**أولاً: توفير بيئة مؤسسية مصاحبة للإصلاحات السياسية والاقتصادية:** والتي يمكن من خلالها معالجة الفساد، وذلك بوضع المزيد من الرقابة المحكمة والتنظيم الصارم لهذه الإصلاحات، حتى لا يكون المنتفع النهائي من هذه الإصلاحات النخبة التي تنتمي للدولة. وعلاوة على ذلك فإن غياب الفرص الاقتصادية البديلة، يحد من مجال خفيض الفساد إذا ما ظل القطاع العام المصدر الأساسي للدخل والعمالة الرسمية **(White, G, 1996, 40).**

**ثانياً: إيجاد المؤسسات الديمقراطية الجديدة:** كالمشرعين المنتخبين، ولجان البرلمانات المنتخبة والمؤسسات الرقابية ونحوها؛ لأن هذه الإصلاحات السياسية تساهم في خلق بيئة أكثر حفزاً في خفض الفساد؛ لأنها تزيد الاستجابة السياسية لرغبة أفراد المجتمع**( Little, W., 1996, 70).**

**ثالثاً: إعلاء وترسيخ قيم أخلاقيات الوظيفة العامة:** يتمثل ذلك، في **الآتي : (عبود ، ٢٠٠٦ ، ٥٣)**:

**أ-** إصدار مدونة أخلاقيات الوظيفة العامة التي تتضمن مجموعة من المبادئ والقيم التوجيهية من أجل الإستقامة في الوظيفة والإرتقاء بها من حيث السمعة والنزاهة والجدارة.

**ب-** إعداد برامج تدريبية في مجالات أخلاقيات الوظيفية العامة وإلزام الموظفين العامليين بها لإيجاد الخبرات اللازمة للارتقاء بالوظيفة العامة والحد من أسباب ومظاهر الفساد.

**ج-** تقييم مجالات الفساد في المؤسسات العامة من أجل توجيه الجهود اللازمة لتوعية الموظفين.

**د-** إيجاد حوافز خاصة بأخلاقيات الوظيفة العامة على مستوى المؤسسات القطاع العام كله وعلى مستوى الأفراد في كل مؤسسة حكومية.

**رابعاً: ملاحقة عمليات الفساد جزائياً:** تعتمد فاعلية هذه الوسيلة على **الآتي : (شعراوى ، ٢٠١١، ٣٤)** :

**أ-** إستيعاب النصوص العقابية الوطنية تجريم أكبر قدر ممكن من صور الفساد سواءً أكان إدارياً أو سياسياً.

**ب-** كفاءة المحققين القائمين بملاحقة جرائم الفساد وقدرتهم على جمع الأدلة بما يكفي لإدانتهم من قبل المحاكم حين أحالتهم إليها.

**ج-** كفاءة القضاء وإستقلاليته وحياده ومنع التأثير عليه أو التدخل في أعماله.

**د-** عدم تدخل السلطات الأخرى كالتنفيذية أو التشريعية في أعمال الملاحقة الجزائية للفاسدين مهما كانت مبررات التدخل وأسبابه، سواءً أكان التدخل بالتأثير على القضاء أو على المحققين أو على الرؤساء.

**خامساً: الشفافية:** هي العمل في العلن، فيجب أن تكون الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش، والشفافية لا تقف ضرورة وجودها على مؤسسات القطاع العام بل يجب أن تكون متوفرة في ما يتعلق بالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وهي خير وسيلة لفضح الممارسات الفاسدة والحد منها سواءً أكانت فساداً كبيراً أم فساداً صغيراً، فالفساد عملية تنمو وتزدهر في الظلام، وتحت مبررات السرية والمصالح العليا والأمن، والتكتم وحجب المعلومات عن الناس والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني، لذا فخير وسيلة لمكافحة الفساد هي إجبار الفاسد على العمل علانية **(الطوخى ، ٢٠٠٦، ٢٣)** .

**سادساً: وضع الرجال المناسب في المكان المناسب:** فكما أن (الناس على دين ملوكهم) فإن (الموظفين على دين رؤسائهم) فيما يتعلق بالفساد والنزاهة، ولا يمكن أن يقبل من السلطة التنفيذية أن تأتي برؤساء فاسدين ثم تطلب من الجهات المعنية بمكافحة الفساد محاسبتهم ومنعهم من القيام بأعمال

الفساد وتحقيق مكاسب غير مشروعة بإستغلال سلطاتهم العامة، فيتوجب الموظفين وقياداتهم المباشرة على أسس سليمة بما يضمن وضع الشخص المناسب الكفوء النزيه ذو الخبرة والجدية على رأس المؤسسة: **( راوية حسن ، ٢٠٠١، ٦٧) .**

**سابعاً: تقليص دور القطاع العام**: يؤدي كبر حجم القطاع العام وتعدد أعماله إلى **الآتي: (الشيخلى، ٢٠١٢، ٢٤)** :

**أ-** تعذر إيجاد رقابة فعالة على أعماله مهما كبر حجم مؤسسات الرقابة بالنظر لضخامة القطاع العام.

**ب-** يتطلب ضبطه ومراقبته والإشراف عليه نفقات وأموال مبالغ بها جداً.

**ج-** يتوسع حجم مؤسسات الرقابة مع توسع حجم القطاع العام مما يؤدي إلى الترهل وما يتبعه من زيادة مبالغ بها في النفقات.

**ثامناً: توفير شروط النزاهة قبل مطالبة الموظف بها**: ويقصد بها تهيئة ظروف مناسبة للموظف للعيش عيشة كريمة مع عائلته، ويتم هذا بالشكل الأساس بضمان راتب مجزي، وحل أزمة السكن، وتوفير ضمان صحي وإجتماعي، فلا يمكن أن تدعو الموظف لأن يكون نزيها وهو لا يتلقى راتباً يكفيه وعائلته.

**تاسعاً: نشر ثقافة النزاهة:** ويتطلب **ذلك الآتى** : **(الثمرى ، الفتلى ، ٢٠١١، ٢٢) .**

**أ-** بث المدركات الأخلاقية والثقافية والحضارية بين عموم المواطنين.

**ب-** تنمية المنظومة القيمية الدينية في المجتمعات.

**ج-** زيادة الوعي بمخاطر الفساد.

**عاشراً: إصلاح التشريعات: (السعيد ، ٢٠٠٨، ٥١)** ، هي تعد أهم وسائل مكافحة الفساد على الإطلاق، لأن التشريع هو الأساس الذي تبنى عليه كل مفاصل ووسائل مكافحة الفساد الأخرى، فالشفافية لا يمكن إقرارها والعمل بها إلا بقوانين وتشريعات تنظمها وتفرضها، وضمان ظروف النزاهة للموظف كالرواتب المجزية لا تنهض بها إلا القوانين، وتقليص دور القطاع العام هو مشروع لا يقوم به مجلس النواب بتشريعات تنظمه وتحدد مداه، وإنشاء المؤسسات الفاعلة في الحد من الفساد والقضاء على بعض صوره .

**الحادي عشر: تفعيل المساءلة:** وهي وضع كل من يتولى منصب أمام مسؤولياته وإيجاد نظم لمراقبة أدائه وبخاصة في حال التقصير في الأداء أو التخلف عن الأداء، وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول سبل إستخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالإنتقادات التي توجه إليهم وتلبية المتطلبات

المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل أو عدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش: **(البوشوارى ، ٢٠٠٨، ٨)** .

**الثانى عشر: الكشف عن المصالح المالية وتجريم الإثراء غير المشروع:** من وسائل الرقابة المهمة إلزام كبار موظفي الدولة كأعضاء البرلمان ورئاسة الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء والقضاة والمحافظين ومن هم بدرجة وزير وغيرهم أن يقدموا بيانات كاملة عن أموالهم وأموال عوائلهم حال توليهم الوظيفة العامة وخلالها وبعد إنقطاع صلتهم بها، من أجل متابعة ثرواتهم ومدى تضخمها خلال توليهم المنصب العام، فإذا ثبت أن أموالهم تضخمت بما لا يتناسب مع مواردهم المعروفة فيتوجب بالقانون أن يلزمهم لإثبات مصادر مشروعة لذلك التضخم وإلا فإنها تعد أموال غير مشروعة ولو لم يثبت بدليل مادي إنها كانت نتيجة رشاوي أو ممارسات فاسدة من أي شكل، ويتعين تجريم ذلك ومعاقبة الموظف.

**الثالث عشر: إشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد:**

من خلال إيجاد سبل للتعاون بين مؤسسات القطاع العام وبين مؤسسات المجتمع المدني لتشجيعها وتفعيل دورها ومساندتها لنشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة، ونشر الوعي بمخاطر الفساد لدى الجمهور، وتقييم عمل المؤسسات وفضح الممارسات غير النظيفة فيها : **(شعراوى ، ٢٠١١، ٦٥)** .

**الرابع عشر: تفعيل دور الإعلام فى مكافحة الفساد:** للإعلام دور مهم في فضح عمليات الفساد، ونشر الشفافية، وتقييم عمل المؤسسات العامة، ولكن يتوجب إستعماله بطرق مناسبة لا تأتي بنتائج عكسية مدمرة، بما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالقطاع العام وموظفيه، فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسسات والإشارة إلى عمليات الفساد فيها، دون التعريض بأسماء الموظفين وفضحهم على مجرد التهمة، أو لأغراض التصفيات السياسية ومن أجل كسب ود بعض الفرقاء السياسيين..

**الخامس عشر: تبسيط وسائل العمل وإنجاز المعاملات:**

فالتعقيدات البيروقراطية تشكل بحد ذاتها مصدراً رئيسياً لنمو الفساد، فتسهيل وتبسيط إجراءات المعاملات الإدارية من خير وسائل قطع فرص الفساد، لأن ذلك يقلل من فرص الموظف في تأخير المعاملات أو إفتعال العقبات، ويتيح للمواطن مزيداً من معرفة ما هو مطلوب منه وكم تتطلب معاملته من وقت ووثائق وإجراءات : **(منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ، ٢٠٠٧، ٦٨)** .

**السادس عشر: إيجاد آليات للإخبار عن جرائم الفساد، وتشجيعه ومكافأة المخبرين:** والحقيقة أن كل ذلك موجود في معظم التشريعات الحالية في غالبية دول العالم، إلا أنه لم يحقق نتائج حقيقية ناجحة، فمعظم الإخبارات تكون مدفوعة بخلافات بين المخبر والمخبرعنه، لذا تجدها في معظمها كاذبة أو مبالغ بها، في حين يتوجب أن تكون دوافع الإخبار هي المصلحة العامة، وذلك يتطلب نشر

الوعي وثقافة النزاهة وروح المواطنة بين الموطنين والموظفين على حد سواء وتقوية مطالب الشعب بحكومة وقطاع عام نزيه.

**السابع عشر: إنشاء مؤسسات متخصصة لملاحقة الفساد والرقابة، والحرص على ضمان إستقلالها وحياديتها وكفاءتها وجديتها في ملاحقة الفاسدين:** وهنا يجب عدم تسيس هذه المؤسسات بولائها للحزب أو الكتلة والطائفة أكثر من ولائهم للمهمات والأهداف التي أنشئت دوائرها من أجلها، ولا يكون هم معظمهم الأول والأخير الحفاظ على بقائهم في الكرسي الذي حصلوا عليها دون إستحقاق ولا كفاءة ولا خبرة، وكانت معظم أعمالهم وعمليات دوائرهم ليس في ملاحقة الفساد ، بل كانت تصب في العمل على إعطاء تصور وهمي للرأي العام وللشعب بوجود عمل ضخم لديهم في مكافحة الفساد بإستعمال الإعلام وبتضخيم إحصائيات دوائرهم، فزادوا الفساد فساداً ولم يكافحوا شئ منه لا قليل ولا كثير رغم إنفاق مبالغ كثيرة على تلك المؤسسات، إذ جاءت الملاحقات الجزائية غير النزيهة بنتائج عكسية **(العمر ، ٢٠٠٢، ٦٢)**

**الثامن عشر: إستقلالية ونزاهة وحياد وكفاءة الجهاز القضائي:** وتلك مسألة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً فيما يتعلق بمكافحة الفساد بالوسيلة الأولى وهي الملاحقة الجزائية لعمليات الفساد والفاسدين، إذ لا يكون وجود مجموعة كاملة من قوانين محاربة الفساد فاعلاً إذا لم يقترن بوجود قضاة مطلعين وأقوياء ومستقلين، فغالباً ما تكون قضايا الفساد معقدة وموضع أخذ ورد وتستدعي معرفة كبيرة بالخلفيات والسوابق القانونية إضافة إلى الإلمام بالكثير من المعلومات التي تحيط القضية، فضلاً عن ذلك غالباً ما تنطوي قضايا الفساد والرشاوي الكبرى على بعض الشخصيات ذات النفوذ القوي في المجتمع، وانما يؤدي الاقتصار إلى ملاحقة صغار الموظفين – كما هو حاصل في قضايا هيئة النزاهة – يمكن أن يعطي نتائج عكسية إذ يقتنع كبار الفاسدين من ذوي النفوذ بأنهم بمنأى عن الملاحقة وأنهم فوق القانون **( السن، ٢٠٠٧، ٥٠) .**

**التاسع عشر: توفير فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة ومحاربة الفقر:** فالفساد نتاج للفقر والبطالة وهو منتج لهما، فتقل إحتمالات النزاهة في مجتمع فقير عاطل ، عنه في مجتمع مرفه يجد ما يكفيه للعيش بكرامة ورخاء : **( فاروق ، ٢٠٠٦، ٧٣)** .

**العشرون: المنع من أبدية الجلوس في المناصب:** أي منع إستمرار الرئيس الإداري كالوزير أو رئيس الهيئة في منصبة مدة غير محددة، لأن ذلك مدعاة للفساد، ما دام لا يتوقع إزاحته عن منصبه، ولا إعادة النظر فيه من خلال أدائه وإنجازاته بخلاف لو تم تعيينه لفترة معينة، ولو كانت قابلة للتجديد ولكن لمرة واحدة فقط، إذ أن قبول ولاية الموظف للتجديد يكون مفيداً في فحص ونقد وتقييم أداء وعمل الموظف حين النظر في قبول منحه ولاية جديدة من الجهة المختصة بإعطائه ولاية جديدة، كما أن عدم إستمرار الموظف إلى ما لا نهاية في منصب ، يعطيه مؤشر أن أعماله وأدائه

وتصرفاته بالمال العام سيكون محل مراجعة ممن سيحل محله، هو شكل من أشكال الرقابة أو الإحساس بالرقابة اللاحقة **(عبد العليم، ٢٠١٢، ٣٩)** .

## المحور الثالث

## تحليل أثر الفساد علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

مما لا شك فيه أن الفساد يؤدي إلي سوء توزيع الدخل، مما يؤدي إلي زيادة الفروق الطبقية، والذي يؤدي بدوره إلي زيادة معدلات الفقر خاصة في الدول النامية ومنها مصر.

توضح نتائج أبحاث البنك الدولى أنه بمعالجة الفساد وتعزيز حكم القانون يمكن للدول أن ترفع دخلها الوطنى بمقدار أربعة أضعاف على المدى البعيد, وبالمثل يمكن أن يؤدى التحسن الطفيف فى تقديرات الفساد السياسى إلى حدوث نمو مذهل؛ ففى دول مثل "جاميكا" و"هايتى" من المحتمل أن يزيد الناتج الوطنى الإجمالى بمقدار ٨٤,٧٪، ٢٠٦٪ على التوالى عند حدوث تحسن فى مجال مكافحة الفساد السياسى بنسبة درجة واحدة **(Aidt, T. S, 2009,10).**

**ومن هنا, نجد أن أهم الآثار السلبية للفساد هو الأضرار بالتنمية الاقتصادية،** وذلك من خلال تأثيره السلبى على العديد من القنوات, **وأهمها**:

**أولاً: الفساد والاستثمار:**

يعد الاستثمار أكثر الأنشطة حساسية للفساد, حيث يُضعف الفساد الحافز على الاستثمار المحلى ويقلل من جذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ لأنه يؤدى إلى إرتفاع تكاليف المشروعات, وذلك بسبب طلب السياسيين والبيروقراطيين المسيطرين على المؤسسات العامة فى هذه الدول من المستثمرين دفع رشاوى مقابل تنفيذ مشروعاتهم والتى تُعد بمثابة ضريبة غير رسمية على هذه المشاريع, مما يؤدى إلى إنخفاض أرباحها. هذا بالإضافة إلى تخَوف المستثمرون الأجانب والمحليون من التكاليف التى لا يمكن التنبؤ بها, كما يخلق حالة من عدم اليقين فى الاقتصاد, فالمستثمرين المحتملين يدركون من مشاهدتهم لهذا الأنتشار الواسع للفساد أن القانون يُنتهك ولا يحُترم, وبالتالى فإن الحفاظ على حقوق الملكية يصبح أمراً غير مضمون, الأمر الذى يجعل الاستثمار فى مثل هذا البلد محاطاً بالمخاطر كذلك يؤدى الفساد إلى الهبوط بجودة البنية الأساسية المحفزة للاستثمار**(ملنيكوف, ٢٠٠٨، ٤).**

كما يؤثر الفساد سلباً على الأستثمارات العامة؛ فالفساد يشتت عملية صنع القرار المرتبطة بميزانية الأستثمار حيث يتم فى الدول الأكثر فساداً إختيار المشاريع العامة على أساس مدى قدرتها على توليد الرشاوى وليس على أساس الإنتاجية, إذ تصبح الإنتاجية شيئاً ثانوياً.

ومن هنا, نستنتج عدم فعالية حوافز الأستثمار التى تقدمها القوانين للمشروعات الاستثمارية المحلية والأجنبية على السواء, وذلك لأن تكلفة الرشاوى المدفوعة أكبر من الحوافز المقدمة,

خاصة إذا ما ترتب على الرشوة حصول السياسيين على نصيب سنوى من المنتجات أو عوائد الأستثمار **(عبد العظيم، ٢٠٠٨، ٧٦)**، وقد أظهر أستطلاع للرأى أجراه البنك الدولى وشمل 69 دولة أن الفساد يُعد العائق الأول للاستثمار فى كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية, ويُعد العائق الثانى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, والعائق الثالث فى دول شرق أسيا ودول الأتحاد السوفيتى السابق, بينما جاء ترتيبة الخامس كعائق للاستثمار فى الدول الصناعية **(عبد الباقى, ٢٠٠٥، ٤٣)**.

وقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار؛ ففي دراسة تطبيقية لهذه العلاقة على ٧٦ دولة خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٥), وقد توصل إلى أن أثار الفساد هائلة فى ضخامتها, حيث يؤدى إنخفاض الفساد بمقدار درجة واحدة إلى زيادة الاستثمار بنسبة ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى, وقد دعم العديد من الكُتاب الأخرين هذه النتائج بإستخدام مؤشرات أخرى للفساد وعينات مختلفة من الدول، وقد أشار Lambsdorff أن الفساد يقلل من إنتاجية رأس المال متجاوزاً بذلك مجرد تأثير الفساد على خفض نسبة الاستثمار, كذلك توصل إلى أن تأثير زيادة الفساد بنقطة مئوية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة, يوازى أثر زيادة معدل الضرائب بمعدل ٣,٦ نقطة مئوية. كما أن التنبؤ بالفساد (أى التنبؤ بحجم الرشاوى التى ستدفع ولمن ستدفع والمميزات الممنوحة وغيرها) عنصر هام فى تقييم المستثمرين الأجانب للدول المضيفة, وعليه, كلما ضعفت القدرة على التنبؤ يصبح أثره على الاستثمار الأجنبى أكثر سلبية **(Lambsdorff, 2002, 78)**.

ولا يتوقف أثر الفساد على مستواه فقط, ولكن على شكله أيضا. مثل الحالات التى تشارك فيها النخبة الحاكمة فى النهب (مثل زائير فى حكم موبوتو), كذلك فى الحالات التى يتم فيها إستخدام السلطة الحكومية لتشويه الاقتصاد من أجل خلق ريع الفساد (مثل أندونيسيا فى عهد سوهارتو), وبالتالى فمن المرجح أن أثار الفساد من أوجه القصور الهيكلية واللاعقلانية تقوض التنمية على المدى الطويل. ومع ذلك نجد أن التناقض بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة ووجود فساد مرتفع لا يلزم أن يكون موجوداً إذا تزامن وجود الفساد مع وجود إستراتيجيات سياسية تسعى إلى تحفيز النمو (مثل كوريا الجنوبية فى الفترة (١٩٦٣-١٩٩٣), وبالتالى فإن تأثير الفساد على الاستثمار والنمو من المرجح أن يكون وظيفة مشتركة من درجة إصابة الدول بالفساد وهيكل المؤسسات وليس الإصابة فقط **( Venard, B. ,2013, 35)**.

كما يحاول البعض الإجابة على تساؤل لماذا نجحت دول شرق أسيا فى جذب مستويات أعلى من الاستثمارات عن دول نامية أخرى على الرغم من إصابتها بمستويات عالية من الفساد؟, وبإستخدام بيانات ٦٩ دولة وجد الباحثين أدلة تطبيقية على أن أنظمة الفساد المختلفة لها تأثيرات مختلفة على الاستثمار على وجه الخصوص, حيث أن الدول التى يكون التنبؤ بالفساد بها مرتفع مع ثبات العوامل الأخرى لديها تأثير سلبى أصغر على الاستثمار من الدول التى يصعب التنبؤ

بالفساد بها. وقد صنفوا الدول إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهى( **Andvig, J. C, 2000, 95 ):**

١) دول لديها فساد مرتفع مع إنخفاض القدرة على التنبؤ به؛ وهى تكون أسوأ حالاً من حيث جذب رؤوس الأموال.
٢) دول لديها فساد مرتفع, ولكن مع إرتفاع القدرة على التنبؤ به؛ وهى تكون أفضل حالاً من (١)، ورأي **Andvig** أن دول شرق أسيا تقع بشكل رئيسى فى تلك المجموعة.
٣) دول لديها فساد منخفض مع إرتفاع القدرة على التنبؤ به؛ وهى تكون الأفضل.

**الواقع فى مصر:**

كما يتضح من بيانات **الجدول رقم (١٣)**: تراجع الاستثمارات الأجنبية في مصر مع تزايد مستويات الفساد من عام ٢٠١١، فقد تراجع مؤشر التحكم في الفساد من ٣٨,٣ في عام ٢٠٠٩ إلي ٣٤ في عام ٢٠١٨، كما تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية من ٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ إلي ٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٨.

**ثانياً: الفساد والكفاءة الاقتصادية:**

فالتربح عن طريق الرشوة يعنى حصول الشركات على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها, وهى بذلك لا تتنافس على أساس قواعد السوق, وإنما تتنافس على أساس قدرة كل شركة على دفع رشاوى ومدى علاقاتها مع السياسيين فى المستويات العليا من النظام السياسى, كما تحول دون دخول الشركات الجديدة إليه, حيث يفضل المسؤولون الفاسدون الحصول على الرشاوى من الشركات القائمة مقابل منع دخول مبتكرين جدد إلى السوق. وقد يؤدي احتكار القلة إلى تقييد الابتكار فى العالم النامى, وعليه يؤثر الفساد على روح الابتكار وبالتالى يحد من إقامة مشروعات إستثمارية جديدة**(Lash, N. A., 2004, 44).**

كما يعمل المسؤولون الفاسدون على إبتزاز الشركات الصغيرة وإجبارها على دفع رشاوى لا تساهم فى زيادة الأنتاجية أو الربحية, وإنما هدفها فقط هو الإبقاء على الشركة فى السوق أو الحصول على تصاريح أو تفادى العقبات أمام نشاطها, مما قد يدفع ببعض الشركات خارج السوق, وهذا بدوره يؤدى فى نهاية الأمر إلى تحمل المستهلكين لأسعار أعلى للبضائع وقبولهم بنوعيه أقل جودة, علاوة على قلة تنوع المنتجات المعروضة، هذا بالأضافة إلى إنخفاض فرص العمل فى القطاع الخاص وإنخفاض فرص الشركات فى النمو.

وأظهرت دراسة عام ٢٠٠٠ فى أندونيسيا أن ٥٦٪ من الشركات على إستعداد لدفع ضرائب تصاعدية أكبر أفضل من دفع رشاوى, كما أن ٥٠٪ منهم على إستعداد لدفع أكثر من ٥٪ من دخلهم إذا تم تقديم ضمانات لحدوث إنخفاض كبير للفساد **(Adhikari, S. H. (2013, 96).** كما أظهرت دراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الفساد وكفاءة الجهاز الحكومى, فإنخفاض الفساد بدرجة واحدة يؤدى إلى تحسن كفاءة الحكومة بمقدار ١٢ درجة **(عمر، ٢٠١١، ١٨ ).**

**الواقع في مصر:**

يعكس مؤشر الحرية الاقتصادية مقدار الكفاءة الإقتصادية، وبالنظر إلي **الجدولين (٤)، (١٢)** فقد تراجع مؤشر مدركات الفساد من ٣٦ في عام ٢٠١٥ الي ٣٥ في عام ٢٠١٨ فقد تراجعت الحرية الاقتصادية في مصر من ٥٥,٢ في عام ٢٠١٥ إلي ٥٣,٢ في عام ٢٠١٨.

**ثالثاً: الفساد وعجز الموازنة العامة للدولة:**

يؤدى الفساد إلى زيادة عجز الموازنة العامة من خلال تأثيرة السلبى على شقى الموازنة, حيث يؤدى الفساد إلى الحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات العامة من خلال التهرب الضريبى والجمركى, والتطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية, والمعاملة التفضيلية نتيجة لإنتشار الفساد فى الأجهزة الضريبية, وإرتباط الطبقات الغنية بالبرلمان, وهو ما يفسر لنا معارضة هذه الهيئات لفرض ضرائب عالية؛ حيث قدرت دراسة حديثة عن معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولى مقدار المفقود من حصيلة الضرائب الحكومية لدول العالم بما يزيد عن ٥٠٪ منها, وذلك بسبب الفساد المتسبب فى مساعدة المتهربين. كما يتم إهدار الموارد الاقتصادية عن طريق إعطاء قروض بدون ضمانات والسطو على أموال البنوك الوطنية.

كما يعمل الفساد على تشويه هيكل النفقات العام, وذلك لأنه يجعل السياسيين والمسئولين الحكوميين يوجهون الموارد العامة بصورة أكبر إلى المشاريع التى يسهل عليهم الحصول منها على رشاوى كبيرة مع الأحتفاظ بسريتها, وبالتالى نجد فى الدول التى تتسم بتفشى الفساد بها يتجه الإنفاق العام بصورة كبيرة نحو أشغال البناء الكبرى وعقود الأسلحة لما يتمتع به هذا النوع الأخير من إنعدام الرقابة عليه وضخامه مدفوعاته, مما يسمح بالحصول على مدفوعات ضخمة وفى المقابل ينخفض الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبحث العلمى ومحو الأمية وغيرها وهو ما يؤثر سلباً على الدخل المستقبلى ويعزز عدم المساواة الاقتصادية **(ليمام، ٢٠١٢، ١٢).**

كذلك فى الأنظمة التى نجد فيها أن البحث عن الريع يقدم أفضل الفرص للربح من القطاع المنتج, يتشوه الحافز على العمل لدى أعضاء النخبة فيجعلهم يتجهون نحو أنشطة غير منتجة وبالتالى ينشط الفساد التنافسى بدلاً من المنافسة السليمة فى الأداء والجودة. هذا بالأضافة إلى نهب موارد الدولة وتكوين ثروات طائلة والذى أصبح يُعد أمراً مألوفاً, ومن الأمثلة الواضحة على ذلك والتى تم تسجيلها بشكل جيد وكشفتها الصحافة فى جميع أنحاء العالم فرديناند ماركوس رئيس الفلبين, وموبوتو سيسى رئيس زائير, وسانى أباشا رئيس نيجيريا.

**الواقع في مصر:**

وبالنظر إلي **جدول (١٣)** فقد تراجع مؤشر التحكم في الفساد من ٣٨,٣ في عام ٢٠٠٩ إلي ٣٤ في عام ٢٠١٨، وقد صاحب ذلك ارتفاع عجز الموزنة في مصر من ٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلي ٢٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨.

**رابعاً: الفساد والمعونات والقروض الخارجية:**

يؤدى الفساد إلى فشل الدول الفقيرة والنامية فى الحصول على المساعدات الخارجية نظراً لما تتسم به هذه الدول من تخلف المؤسسات السياسية والاقتصادية وضعف أليات الرقابة والشفافية, مما يؤدى فى النهاية إلى تسرب أغلب أموال هذه المساعدات إلى حسابات مصرفية خارج البلاد خاصة بالنخب السياسية الحاكمة. ومن ثم تحرم الدول الفقيرة والنامية من الإستفادة من العوائد الإيجابية التى كان من المفترض أن تحققها هذه المعونات من الإرتقاء بالبنية الأساسية ومكافحة الفقر والجهل والمرض وغيرها. وعليه, تركز الدول والمؤسسات الاقتصادية المانحة على قضايا مكافحة الفساد والحكم الرشيد وتعمل على تخفيض المساعدات للدول ذات مستويات الفساد العالية.

ومع ذلك, فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً أقل مثالية من ناحية المساعدات الخارجية, فقد تبين فى دراسة للمساعدات الخارجية من دول OECD بوجود علاقة إيجابية معنوية بين الفساد وحجم المعونات الممنوحة ولاسيما فى حالة الولايات المتحدة, ويرجع ذلك كإنعكاس للدور العالمى للولايات المتحدة وسيطرة العوامل الإستراتيجية على العوامل الأخلاقية **(Lash, 2004: 92)**.

**<u>الواقع فى مصر:</u>**

بالنظر إلي **جدول (١٣)** يلاحظ وجود علاقة وثيقة طردية بين إرتفاع معدل الفساد وحجم الديون الخارجية، فقد تراجعت مؤشرات التحكم في الفساد من ٥٦,٦ في عام ١٩٩٦ إلي ٣٤ في عام ٢٠١٨، وصاحب ذلك إرتفاع حجم الدين الخارجي من ٣١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلي ٩٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨.

**خامساً: الفساد ومعدل التضخم:**

أكدت معظم الدراسات التطبيقية على وجود علاقة إيجابية معنوية بين الفساد والتضخم, فالدول الفاسدة تواجه معدلات تضخم مرتفعة؛ وذلك بسبب ما ينتج عنه من إرتفاع فى تكاليف أداء الأعمال نتيجة لما تدفعه الشركات من رشاوى وعمولات ووقت ضائع فى المفاوضات للحصول على التراخيص وتجنب حدوث عقبات أمام نشاطها وغيره. وعليه, يتم إدخال هذة التكاليف داخل دوال التكاليف مما يؤدى إلى زيادة التكاليف الإجمالية للمنتجات وبالتالى زيادة الأسعار النهائية. وعلى الجانب الأخر يعمل الفساد على زيادة عجز الموازنة العامة كما ذكرنا مسبقاً مما يضطر الحكومات على تغطية هذا العجز من خلال التمويل التضخمى وهو ما يؤدى إلى زيادات كبيرة فى الأسعار**(Dridi ,2013, 16).**

**الواقع في مصر:**

بالنظر إلي **جدول (١٣)** يلاحظ وجود علاقة وثيقة طردية بين إرتفاع معدل الفساد ومعدل التضخم، فقد تراجعت مؤشرات التحكم في الفساد من ٥٦,٦ في عام ١٩٩٦ إلي ٣٤ في عام ٢٠١٨، وصاحب ذلك إرتفاع معدل التضخم من ٧,٢٪ في عام ١٩٩٦ إلي ١٤,٤٪ في عام ٢٠١٨.

**سادساً: الفساد ومعدل البطالة:**

يؤدي إنتشار الفساد إلي زيادة معدلات البطالة وخاصة بين أبناء الطبقات الفقيرة، حيث يستأثر أبناء الأغنياء بالوظائف المرموقة والمرتبات العالية.

**الواقع في مصر:**

بالنظر إلي **جدول (١٣)** يلاحظ وجود علاقة وثيقة طردية بين إرتفاع معدل الفساد ومعدل البطالة، فقد تراجعت مؤشرات التحكم في الفساد من ٥٦,٦ في عام ١٩٩٦ إلي ٣٤ في عام ٢٠١٨، وصاحب ذلك إرتفاع معدل البطالة من ٩٪ في عام ١٩٩٦ إلي ١١,٤٪ في عام ٢٠١٨.

**سابعاً: الفساد والفقر وسوء توزيع الدخل:**

الفساد له أثار توزيعية متحيزة ضد الفقراء, مما يؤدى لزيادة حدة الفقر والتى تتمثل فى زيادة أسعار الخدمات العامة وتقليل جودتها, كذلك إنخفاض نوعية البرامج الاجتماعية والتى تعمل على مكافحة الفقر مثل برامج التعليم والصحة. كما يؤدى الفساد إلى إنخفاض إحتمالات حصول الفقراء على وظائف فى القطاعين الخاص والعام لصالح أصحاب الوساطة والمحسوبية, بالإضافة إلى تشويهه لعملية تخصيص الإنفاق العام من خلال تحيز الأستثمار فى البنية الأساسية ضد المشروعات التى تساعد الفقراء.

**شكل (١): الروابط بين الفساد والفقر**

**المصدر**: UNDP (2008): "**تقرير الفساد والتنمية**", قسم السياسات الإنمائية, نيويورك.

كذلك يشجع الفساد على التهرب الضريبى ومنح الإعفاءات لصالح الأثرياء وذوى المناصب وجعل النظام الضريبى أقل تصاعدية مما يؤدى إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل وإنخفاض الإيرادات الضريبية, والتى تؤثر أيضاً على الفقراء من خلال ضعف قدرة الحكومة على الإنفاق الاجتماعى. وأخيراً, يبسط الفساد نفوذه على مؤسسات الحكم ويقلل من قدرتها على تقديم خدمات عامة عالية الجودة ويقلل من مشاركة المواطنين ويُضعف المؤسسات السياسية, والتى تؤثر بدورها على مستويات الفقر. ومن ثم, نستنتج أن الفساد ذاته لا يتسبب فى الفقر بصورة مباشرة, إلا أن له عواقب مباشرة على العوامل الاقتصادية والحكم الرشيد والتى تعمل كوسيط ينتج عنه الفقر.

وتشير الدراسات التى أجراها البنك الدولى سنة ٢٠٠٠ إلى أن النسبة التى تنفقها الأسر الفقيرة من دخلها على الرشوة يتجاوز ما تنفقة الأسر الغنية, وأن الشركات الصغيرة تدفع رشى تتجاوز ضعف ما تدفعه الشركات الكبيرة إذا ما قورنت بنسبة إيراداتها السنوية، ومن هنا, نستنتج أن الفساد سبب للفقر وسوء توزيع الدخل وليس نتيجة. كما تبين أن إرتفاع مستوى الفساد مرتبط معنوياً بزيادة نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان فى الدخل ، كما توصلت دراسة (**عمر، ٢٠١١، ٨٤**) والتى تحاول بحث إلى أى مدى يؤثر الفساد على تفاوت توزيع الدخل والفقر فى الدول النامية بإستخدام عينة من ١٠ دول خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٥), إلى أن الفساد له تأثير إيجابى ومعنوى على الفقر وتفاوت توزيع الدخل, فإنخفاض الفساد بدرجة واحدة يؤدى إلى إنخفاض التفاوت فى توزيع الدخل ممثلاً فى معامل جينى وإنخفاض الفقر ممثلاً بإرتفاع نصيب أفقر ١٠٪ من السكان من الناتج بمقدار ٠,٠٤٦.

**<u>الواقع فى مصر:</u>**

بالنظر إلي **جدول (١٣)** يلاحظ وجود علاقة وثيقة طردية بين إرتفاع معدل الفساد ومعدل البطالة، فقد تراجعت مؤشرات التحكم في الفساد من ٥٦,٦ في عام ١٩٩٦ إلي ٣٤ في عام ٢٠١٨، وصاحب ذلك إرتفاع (**المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني من السكان %**) من ١٦٪ في عام ١٩٩٦ إلي ٣٢,٨٪ في عام ٢٠١٨.

**ثامناً: الفساد ورأس المال البشرى (ونسبة الإنفاق علي التعليم):**

تعتبر التنمية البشرية نموذجاً تنموياً قيماً يتجاوز معناه إرتفاع أو إنخفاض الدخل القومى. ويُعنى بإيجاد بيئة يستطيع الناس فيها تطوير قدراتهم كاملة ويعيشون فيها حياة منتجة مبدعة وفقاً لإحتياجاتهم ومصالحهم. وتُقاس التنمية البشرية من خلال قياس الصحة والإنجاز التعليمى والدخل.

ويؤثر الفساد سلباً على رأس المال البشرى فى أى دولة من خلال تقليل الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية كالصحة والتعليم كما يُضعف كفاءة الموارد المخصصة له؛ فقد يؤدى سوء تخصيص الموارد بسبب الفساد إلى تقليل فائدة الأنظمة التعليمية. فمثلاً فى أوخر التسعينات ذكرت تقارير من الفلبين أنه رغم الإنفاق العام الكبير على الكتب المدرسية لم يحصل عليها فعلياً سوى ١٦٪ من الأطفال وكانت تهدر إمدادات التعليم بسبب الرشى. كذلك كان يؤدى سوء تخصيص الموارد إلى حرمان المستشفيات من العاملين المؤهلين ومن الموارد وفى كثير من البلدان تعد الرشى مطلباً ضرورياً للحصول على الرعاية الصحية, بما فى ذلك صحة الأمهات. فعلى سبيل المثال فى مدينة بنغلور بالهند يبلغ متوسط قيمة الرشوة التى تدفعها كل مريضة فى جناح الولادة نحو ٢٢ دولار للحصول على رعاية صحية مناسبة, وفى نيجيريا مات عدد لا يحصى من الأشخاص بسبب الأدوية المغشوشة, هذا بالإضافة إلى العواقب الإنسانية المُهلكة لأزمة المياة والتى تتفاقم بسبب الفساد.

وفى **دراسة (Dridi ,2013, 14)** والتى تهدف إلى التعرف على القنوات التى من خلالها يؤثر الفساد على النمو الاقتصادى بإستخدام عينة من ٨٢ دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) إلى أن التأثير السلبى للفساد على النمو الاقتصادى ينتقل أساساً عن طريق تأثيرها على رأس المال البشرى وعدم الأستقرار السياسى, فزيادة نقطة واحدة لمؤشر الفساد يقلل النمو بنسبة ٠,٥٪ عبر قناة رأس المال البشرى حيث كانت المساهمة النسبية لها فى التأثير الكلى للفساد نحو ٣٦,٦٪، كذلك أن الفساد يؤثر على التعليم بدرجة بالغة وعلى جودة الرعاية الصحية, حيث يؤدى إرتفاع الفساد بنقطة واحدة إلى إنخفاض معدل الالتحاق بالتعليم بنحو ٢,٤٩ نقطة مئوية وإنخفاض العمر المتوقع عند الميلاد بنحو ١,٠٥ نقطة مئوية.

**<u>الواقع فى مصر:</u>**

بالنظر إلي جدول (١٣) يلاحظ وجود علاقة وثيقة طردية بين إرتفاع معدل الفساد وتراجع نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي، فقد تراجعت مؤشرات التحكم في الفساد من ٥٦,٦

في عام ١٩٩٦ إلي ٣٤ في عام ٢٠١٨، وصاحب ذلك تراجع نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من ٤,٧٪ في عام ١٩٩٦ إلي ٢,٥٪ في عام ٢٠١٨.

**تاسعاً: الفساد والنمو الاقتصادى:**

يؤثر الفساد سلباً على إنتاجية الدولة ممثلاً فى إجمالى الناتج المحلى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتمثل التأثير غير المباشر للفساد على النمو من خلال تأثيره السلبى على مختلف المتغيرات الاقتصادية التى سبق شرحها كالاستثمار, الكفاءة الاقتصادية, الفقر, رأس المال البشرى, ...وغيرها. والتى تمثل بمثابه قنوات يؤثر الفساد من خلالها على النمو بشكل غير مباشر. وقد بحثت العديد من الدراسات هذه العلاقة غير المباشرة، وتوصلت إلى أن الأثر الكلى للفساد على النمو سلبى معنوى؛ فزيادة درجة واحدة للفساد يخفض النمو بنسبة ٠,٩٪، وذلك بعد الأخذ الآثار غير المباشرة للفساد من جميع القنوات فى الإعتبار.

بينما يتمثل التأثير المباشر للفساد على النمو من خلال ما يؤديه الفساد من إنخفاض جودة البنية الأساسية العامة, وتقليص الإنفاق على تشغيل, وصيانة البنية الأساسية والمرافق العامة والوقت الضائع فى المساومة على الرشوة, وشروطها وضماناتها وسوء تخصيص الموارد البشرية, حيث أن الحوافز المالية قد تجذب الموهوبين والأكثر كفاءة والأفضل تعليماً للإنخراط فى نشاط البحث عن ريع الفساد بدلاً من المشاركة فى الأنشطة الإنتاجية وإقامة مشروعات جديدة ، هذا بالأضافة إلى هجرة أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية والفنية إلى خارج البلاد (نزيف العقول) مما يؤدى إلى تكبيد الدول خسائر ضخمة تُقدر بنحو ١,٥ مليار دولار فى الفترة من (١٩٥٣-١٩٦٣)، ذلك فيما يتعلق بنفقات تعليم وتدريب هذه الكفاءات, بينما ترتفع هذة الخسائر إلى عشرات المليارات, إذا أخذنا فى الأعتبار الإنتاج الضخم الذى كان يمكن الوصول اليه باستغلال تلك الكفاءات **(الجندى, ١٩٨٣، ١٠٥)** وهو ما يؤدى فى النهاية إلى إنخفاض الناتج المحلى الإجمالى للدولة بشكل مباشر, وإضعاف إمكانيات الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه المجتمع, مما يؤدى إلى إنتشار العديد من الظواهر المجتمعية السلبية منها البطالة ورفع الدعم عن السلع وغيرها، وقد وثقت العديد من الدراسات هذه العلاقة السلبية, فعلى سبيل المثال توصلت دراسة **(عمر، ٢٠١١، ٣٤)** إلى أن إنخفاض الفساد بدرجة واحدة يؤدى إلى إرتفاع معدل النمو ممثلاً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج بمقدار ٠,٢١٪.

**<u>الواقع في مصر:</u>**

بالنظر إلي **جدول (١٣)** يلاحظ وجود علاقة وثيقة طردية بين إرتفاع معدل الفساد وتراجع معدل النمو الاقتصادي، ويظهر ذلك جلياً بعد أحداث ٢٠١١، فقد تراجعت مؤشرات التحكم في الفساد من ٣٤,٨ في عام ٢٠١٠ إلي ٢٨,٥ في عام ٢٠١١، وصاحب ذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي بصورة حادة من ٥,١٪ في عام ٢٠١٠ إلي ١,٨٪ في عام ٢٠١٨.

## المحور الرابع
## قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في مصر

وسيتم قياس أثر الفساد علي النمو الاقتصادي في مصر، وذلك من **خلال النموذج التالي:**

$$Y = a_0 + a_1 CPI + a_2 CC$$

**Y**: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

**CPI** : مؤشر مدركات الفساد.

**CC** : مؤشر التحكم فى الفساد.

**فحص سكون السلسلة الزمنية بإستخدام إختبار (Augmented Dickey Fuller-ADF):**

**نتائج إختبار ADF - Unit root test**

| | Level | | First difference | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | Intercept | Intercept & trend | Intercept | Intercept & trend | |
| CPI | -5.275 (0.000)* | | | | I(0) |
| CC | -1.311 (0.611) | -3.514 (0.057)*** | | | I(0) |
| Y | 2.368 (0.999) | -2.534 (0.311) | -2.622 (0.101) | -4.345 (0.012)** | I(1) |
| Critica Values | Level | | First difference | | |
| %1 | -3.7379 | -4.3098 | -3.6999 | -4.4163 | |
| %5 | -2.9919 | -3.5742 | -2.9763 | -3.6220 | |
| %10 | -2.6355 | -3.2217 | -2.6274 | -3.2486 | |

- *, **, *** ساكنة عند مستوى معنوية 1%,5%, 10%.

– ( ) تمثل قيمة P-Value (Prob). - طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكياً وفق معيار (SEC) بحد أقصى 7 فترات.

ويتضح من نتائج الجدول أن مؤشرات الفساد ساكنة عند المستوى I(0) أى أنها متكاملة من الدرجة I(0) عند مستوى معنوية 5%,

| Corruption Index: CPI | | | | | Corruption Index: CC | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Regressors: (K=1) | | | | F-statistic | Regressors: (K=1) | | | F-statistic |
| $Y_t = f(CPI_t)$, ARDL(1, 1) | | | | 9.267** | $Y_t = f(CC_t)$, ARDL(1, 1) | | | 8.253** |
| $LCPI_t = f(LY_t)$, ARDL (2, 2) | | | | 5.283** | $CC_t = f(Y_t)$, ARDL (1, 0) | | | 4.676**** |
| Significant level | Critical values bounds | | | | | | | |
| | Lower Critical Bounds (LCB) | | | | Upper Critical Bounds (UCB) | | | |
| | None | Intercept & no Trend | Trend & no Intercept | Intercept & Trend | None | Intercept & no Trend | Trend & no Intercept | Intercept & Trend |
| %5 | 3.405 | 3.5317 | 3.3931 | 4.2086 | 4.398 | 4.9233 | 4.8155 | 5.6041 |
| %10 | 2.549 | 2.8724 | 2.7786 | 3.4782 | 3.388 | 4.0879 | 4.0005 | 4.7119 |

**إختبار التكامل المشترك (Co-integration):**

حيث يتم التعرف على مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات),

**نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج (ARDL)**

- *, **, ***, **** معنوى عند مستوى 1%,5%,10%,غير محسوم.
- تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة فى المعادلة.

ويتبين من النتائج الموضحة أعلاه، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أى هناك علاقة تكامل مشترك.

**تقدير نموذج الأجل الطويل بإستخدام نموذج ARDL:**

**نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل بإستخدام نموذج (ARDL)**

| Corruption Index: CPI |
|---|
| $Y_t$ = 290.75 $CPI_t$ +1621 Inpt +32 Trend<br>(0.002)* [3.376] [5.769] [20.927]<br>(0.000)* (0.000)* |
| **Corruption Index: CC** |
| $Y_t$ = 26.9 $CC_t$ +2551 Inpt +1 Trend<br>[1.539] [2.097] [0.058]<br>(0.137) (0.047)** (0.954) |

- *, **, *** معنوى عند مستوى 1%, 5%, 10%.
- [ ] تمثل قيمة T-Ratio, بينما ( ) تمثلProb.

يوضح الجدول العديد من النتائج، **كما يلى**:

١- معنوية مؤشر الفساد (CPI) فى تأثيره على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الأجل الطويل Y , حيث إن إحتمالية t بلغت 0.002, وتشير إشارة المعلمة إلى أن هذا التأثير موجب فالزيادة فى قيمة مؤشر الفساد (CPI) بـــمقدار درجة واحدة (أى إنخفاض مستوى الفساد وزيادة الشفافية) ينتج عنها زيادة فى Y بمقدار 290.75 دولار ، وهو ما يؤكده مؤشر التحكم فى الفساد (CC), حيث جاء تأثيره موجب أيضاً ولكنه غير معنوى, وفيه نجد الزيادة بمقدار نقطة واحدة (أى إنخفاض مستوى الفساد) أدت إلى زيادة فى Y بمقدار 26.9 دولار.

**تقدير نموذج الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM):**

ويتم ذلك من خلال إستخدام البواقى المقدرة بفترة إبطاء واحدة $\varepsilon_{t-1}$ التى يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل, لذا فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة الأتية:

$$\Delta y_t = \mu + \sum_{i=1}^{r} \pi_i \, \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{s} \omega_i \, \Delta x_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + v_t$$

حيث تمثل γ معامل حد تصحيح الخطأ, الذى يقيس سرعة تعديل الاختلال فى التوازن من الأجل القصير بإتجاه التوازن فى الأجل الطويل.

**نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)**

| **Corruption Index: CPI** | **ECM** |
|---|---|
| **$dY_t$ = 37.27 $dCPI_t$ + 8.41 dTrend**<br>**[2.504] [4.054]**<br>**(0.019)***<br>**(0.000)*** | **0.255 ecm(-1)**<br>**[3.769]**<br>**(0.001)*** |
| **Corruption Index: CC** | **ECM** |
| **$dY_t$ = 1.76 $dCC_t$ + 0.146 dTrend**<br>**[2.009] [0.057]**<br>**(0.055)*****<br>**(0.955)** | **0.124 ecm(-1)**<br>**[1.914]**<br>**(0.067)***** |

- *, **, *** معنوى عند مستوى 1%,5%,10%.

[ ] تمثل قيمة T-Ratio, بينما ( ) تمثل Prob.

ويتضح من الجدول أن نتائج نموذج تصحيح الخطأ فى الأجل القصير تتسق إلى حد كبير مع نتائج الأجل الطويل. كما يعبر معامل تصحيح الخطأ ecm(-1) عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل, وهو ما يستلزم أن يكون معنوياً وموجباً حتى يُقدم دليلاً على إستقرار

العلاقة فى الأجل الطويل (أى أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج)., وبتحليل نتائج الجدول، **يلاحظ ما يلى**:

- وجود تأثير موجب ومعنوى لمؤشرى الفساد (CPI), (CC) فى الأجل القصير على Y, عند مستوى معنوية 1%, 5% على الترتيب. وهو ما يتفق مع الأجل الطويل, وفيه يؤدى زيادة قيمة مؤشر الشفافية (أى إنخفاض مستوى الفساد) بدرجة واحدة إلى زيادة Y بمقدار 37.27 بالنسبة لمؤشر CPI و 1.76 دولار بالنسبة لمؤشر CC.

## النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

**أولاً: نتائج الفرضية البحثية:**

تبين صحة الفرضية البحثية، **القائلة: يمثل الفساد عائقاً أمام النمو الاقتصادي في مصر:**

حيث جاءت نتائج التحليل القياسي، **على النحو التالى :**

١- معنوية مؤشر الفساد (CPI) فى تأثيره على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الأجل الطويل, حيث إن إحتمالية t بلغت 0.002, وتشير إشارة المعلمة إلى أن هذا التأثير موجب فالزيادة فى قيمة مؤشر الفساد (CPI) بـــمقدار درجة واحدة (أى إنخفاض مستوى الفساد وزيادة الشفافية) ينتج عنها زيادة فى Y بمقدار 290.75 دولار وهو ما يؤكده مؤشر التحكم فى الفساد (CC), حيث جاء تأثيره موجب أيضاً ولكنه غير معنوى, وفيه نجد الزيادة بمقدار نقطة واحدة (أى إنخفاض مستوى الفساد) أدت إلى زيادة فى Y بمقدار 26.9 دولار.

٢- وجود تأثير موجب ومعنوى لمؤشرى الفساد (CPI), (CC) فى الأجل القصير على Y, عند مستوى معنوية 1%, 5% على الترتيب. وهو ما يتفق مع الأجل الطويل, وفيه يؤدى زيادة قيمة مؤشر الشفافية (أى إنخفاض مستوى الفساد) بدرجة واحدة إلى زيادة Y بمقدار 37.27 دولار بالنسبة لمؤشر CPI و1.76 دولار بالنسبة لمؤشر CC.

**ثانياً: نتائج عامة عن الدراسة:**

١- جاءت مصر ضمن الدول الأكثر فساداً والأقل شفافية، والتي تقع فى قاع المؤشر على المستوى العربي والعالمي أيضاً.

٢- تراجعت درجة الفساد في مصر لتصل إلى المرتبة ٨٨ عالمياً و ١٠ عربياً في عام ٢٠١٥.، وفق مؤشر الشفافية والمساءلة .

٣- قفزت مصر ١١ درجة في خلال عامين فكانت في المرتبة ١١٧عام ٢٠١٧ ، ثم تقدمت الى المرتبة ١٠٦ عام ٢٠١٩ وفقاً لمؤشر مدركات الفساد.

٤- وفقا لمؤشر التنافسية العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ ، فقد جاءت مصر بين الدول الأكثر فسادا واحتلت المركز الـ ١٢ بين الدول العربية بدرجة ٣,٩ وفقا لمؤشر التنافسية لعام ٢٠١٧.

٥- وفقا لمؤشر النزاهة العالمية للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ ، فقد جاءت مصر بين الدول الأكثر فسادا واحتلت المركز الخامس بين الدول العربية بدرجة ٥,٥٦ وفقا لمؤشرالنزاهة العالمية لعام ٢٠١٧.

٦- وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية ، فقد جاءت مصر بين الدول الأكثر فسادا واحتلت المركز الخامس بين الدول العربية بدرجة ٥٢,٥ وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٩.

- **التوصيات:**

١. زيادة درجة الشفافية في كل الجهات الحكومية، والإستفادة من التجارب الدولية في محاربة الفساد.
٢. العمل علي توسيع نطاق تطبيق مبادئ الحوكمة في كل المصالح الحكومية والخاصة.
٣. وضع عقوبات رادعة تناسب كلّ فساد، وذلك لعدم تكراره، بشرط أن يكون ذلك معلناً.
٤. تحقيق العدالة الإجتماعية في المساواة في التعيين وتوزيع الدخل.
٥. عقد ندواتٍ وتوعويّة في الدّوائر الحكوميّة، والمدارس، والجامعات، لبيان الآثار السلبية للفساد.
٦. تطبيق إقرار الذمة المالية لكل موظف، تطبيق وتفعيل قواعد ولوائح مكافحة الفساد.
٧. سرعة الحكم في قضايا الفساد بإنشاء محاكم خاصة بذلك.
٨. التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمة عن بعد.

## المراجع

**أولاً: المراجع العربية:**

١. أحمد بن سعيد النبهاني، **آليات الرقابة على المال العام سلطنة عمان نموذجا**، رسالة دكتوراه، (المغرب: جامعة عبد المالك السعدي، ٢٠١١).
٢. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٧.
٣. بقشيش علي ، **إشكالية تأثير الفساد الإداري علي برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلي حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣).
٤. بوريس ملنيكوف, **إرشادات عملية لمكافحة الفساد"**, مترجم بواسطة (CIPE), (واشنطن، ٢٠٠٨).
٥. البوشواري محمد ، **المسؤولية المدنية**، (المغرب: أغادير، مطبعة أشرف، ط٢، ٢٠٠٨).
٦. بون براي، جذب الشركات ذات السمعة الجيدة على المناطق الخطرة شركات النفط والتعدين، نشر في كتاب **الموارد الطبيعية والنزعات المسلحة خيارات وتحركات**، ترجمة فؤاد سروجي، (عمان: دار الأهلية، ط١ ٢٠٠٥).
٧. تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧.
٨. تقرير منظمة الشفافية الدولية، سنوات مختلفة.
٩. الثمري هشام ، و الفتلي ايثار، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، (عمان: دار اليازوري، ٢٠١١).
١٠. حاجي أنمار و الصواف محفوظ، **أثر أخلاقيات الوظيفة العامة على أداء منظمات الإعمال وعلى الفساد**، (جامعة الموصل: كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩).
١١. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة_ إدارى/ تجارى/ سياسى/ اجتماعى/ ثقافى_ منهج نظرى وعملى**، (القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٨).
١٢. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، (الاسكندرية، الدار الجامعية، ط١، ٢٠٠٨).
١٣. خالد بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، **الفساد الإداري: أنماطه أسبابه وسبل مكافحته: نحو بناء نموذج تنظيمي**، رسالة دكتوراه، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، ٢٠٠٧).
١٤. خالد شعرواي، **الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، دراسة مقارنة لبعض الدول**، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر، ٢٠١١.
١٥. خضرى, ياسمين ، **الموقع الحالى لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**, مركز العقد الاجتماعى, مركز المعلومات ودعم وإتخاذ القرار لمجلس الوزراء, القاهرة، ٢٠١٤.
١٦. داود عماد **الفساد والإصلاح**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣).
١٧. راوية حسن، **السلوك في المنظمات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١).
١٨. زويلف مهدي ، **التنمية الإدارية والدول النامية**، (عمان: دار مجدلاوي، ط١، ١٩٩٣).
١٩. سعد الخثران، **واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية ، ٢٠٠٣).

٢٠. السعيد كامل ، **شرح قانون العقوبات، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، دراسة تحليلية مقارنة**، (عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٨).
٢١. السن عادل ، **الجوانب القانونية والاقتصادية لجرائم غسل الأموال**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالى في الوطن العربي، الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، **منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، (القاهرة، ٢٠٠٨).
٢٢. السيد علي شتا، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، (القاهرة: مكتبة الإشعاع الفنية، ط١، ٢٠٠٩).
٢٣. الشلوي، سعود بن شباب عبد العال الشلوي، **الشفافية ودورها في الحد من الفساد في وزارة القوى العاملة**، رسالة ماجستير، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٦).
٢٤. الشيخلي عبد القادر ، **أخلاقيات الوظيفة العامة**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ط١، ١٩٩٩).
٢٥. صالح بن راشد بن علي المعمري، **استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام: دراسة مقارنة في القانون العام**، رسالة دكتوراه، (المغرب: جامعة عبد المالك السعدي، ٢٠١٢).
٢٦. طلال بن سالم بن منصور العامري، **أثر الأخلاق الوظيفية في مكافحة الفساد الإداري بسلطنة عمان: دراسة تطبيقية على القطاع العام بوزارة الإسكان**، رسالة الدكتوراه، (ماليزيا: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ٢٠٢٠).
٢٧. الطوخي سامي ، **الإدارة بالشفافية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦).
٢٨. عادل بن أحمد الشلفان، (٢٠٠٣)، الفساد الإداري في المؤسسات العامة: المشكلة والحل، **مجلة البحوث التجارية المجلد ٢٥، العددان الأول والثاني**، (مصر: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، ٢٠٠٣).
٢٩. عبد السميع اسامة، **الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع**، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩).
٣٠. عبد العليم محمد ، محددات وأبعاد العدالة التنظيمية وأثرها على الاستغراق الوظيفي: دراسة تطبيقية، **مجلة آفاق جديدة، مجلد ٢٤، عدد ٢**، (جامعة المنوفية، كلية التجارة، ٢٠١٢).
٣١. عبد القادر الشيخلي، **أخلاقيات الوظيفة العامة**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ط١، ١٩٩٩).
٣٢. عبد الله العكايلة، الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة جريمة الرشوة، وخطورتها على المجتمع، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ٢٠٠٢).
٣٣. عبود نجم عبود ، **أخلاقيات الإدارة في شركات الأعمال**, (عمان: مؤسسة الرواق ، ٢٠٠٦).
٣٤. ــــــــــــ ، **ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة في إدارات مرور القاهرة**، ٢٠٠٣.
٣٥. عمار حامد ، **التوظف الإجتماعى للتعليم: دراسات فى التربية والثقافة**، (القاهرة: مكتبة الدار العربية، ط٢، ١٩٩٧).
٣٦. العمر فؤاد ، **"أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي"**، بحث رقم (٥٢) جدة: البنك الإسلامي للتنمية، (٢٠٠٢).
٣٧. عيسى عبد الباقى, الصحافة وفساد النخبة_دراسة الأسباب والحلول, (القاهرة: دار العربى ، ٢٠٠٥).
٣٨. فارس بن علوش السبيعي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، رسالة دكتوراه، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠).
٣٩. فاروق عبد الخالق ، **الفساد في مصر، دراسة اقتصادية تحليلية**، (القاهرة: العربي للنشر، ٢٠٠٦).

٤٠. قاسم نايف علوان، **تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري: دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه، (ليبيا: جامعة التحدي، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧).
٤١. الكبيس عامري، **الفساد الاداري والعولمة: تزامن لا توأمة**، (الرياض: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥).
٤٢. كيمبرلي آن اليوت، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال أمام، (القاهرة: مركز الأهرام، ط ، ٢٠٠٠).
٤٣. محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسى فى الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).
٤٤. محمد سلطان أبو علي ، **التنمية والديمقراطية**، ١٩٩٩.
٤٥. المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، **مجلة المستقبل العربي، القاهرة، السنة ١٢، عدد ٢٦٦**، ابريل ٢٠٠٧.
٤٦. مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠.
٤٧. مروى محمود عمر، **الفساد وأثره على تفاوت توزيع الدخل والفقر_دراسة مقارنة**, رسالة دكتوراة, (جامعة حلوان: كلية التجارة الخارجية، ٢٠١١).
٤٨. مصر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار: ٢٠١٠.
٤٩. مصطفى بوعريج، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور والأسباب**، (الجزائر: منشورات جيتلي، ٢٠٠٦).
٥٠. منظمة الشفافية العالمية، سنوات مختلفة.
٥١. منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، **تقرير حالة الفساد**، بيروت، ديسمبر ٢٠٠٧.
٥٢. مؤسسة الأهرام، مجلة الأهرام الاقتصادية، ٢٠٠٥.
٥٣. مؤيد عبد القادر، الفساد هو العدو التالي غير المرئي. عليكم التهيؤ، **مجلة زهرة نيسان، العدد (١١)**، مواجهة تحديات الفساد الاداري في العراق، مركز قنديل للنشر والاعلام، ٢٠١٢.
٥٤. هويدا عدلي، **الفقر والسياسات العامة في مصر دراسة توثيقية تحليلية**، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الإجتماعية، ٢٠٠٥).
٥٥. وزان روزا أكرم، **الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي، (عمان: دار الأهلية، ط١ ، ٢٠٠٣).
٥٦. ياسر الوائلي، الفساد الاداي مفهومه وأسبابه، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية، **مجلة النبأ، العدد ٨٠**، ٢٠٠٦.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

1. Adhikari, S. H. (2013). **Geography, Human Development, and Corruption: Does Corruption Vary Across Regions?**, GMPA_GSPA_SNU, No. 23956.
2. Aidt, T. S. (2009). Corruption, institutions, and economic development, **Oxford Review of Economic Policy, 25(2)**.
3. Andvig, J. C., Fjeldstad, O. H., Amundsen, I., & Søreide, T. (2000). Research on Corruption A policy oriented survey,

4. Bradshaw, Ted. K. 2005. "**Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development**", University of California, Davis , USA.
5. Cheryl W. Gray and Daniel Kaufman, **Corruption and Development**, Finance and Development, March, 2009.
6. David Gould & Jose Amaro-Reys, The effects Of Corruption on Administrative Performance: Illustration from Developing Countries, **World Bank Work paper, NO. 580**, World Bank, Washington, 1993.
7. Dridi, M. (2013). Corruption and economic growth: the transmission channels, Journal of Business Studies Quarterly, 4(4), 2152-1034.
8. George T. Abed and Sanjeev Gupta, eds., **"Governance Corruption, and Economic Performance",** (Washington, DC: International Monetary Fund, 2002).
9. Hammond, Tinda, **"Developing Professional Model of Accountability for Our School"**, Stanford University, New York, 2009.
10. Lambsdorff, J. G. (2002**). Corruption and rent-seeking, Public Choice**, 113(1-2).
11. Lash, N. A. (2004). Corruption and Economic Development, The Journal of Economic Asymmetries, 1(1).
12. Lash, N. A. (2004). Corruption and Economic Development, The Journal of Economic Asymmetries, 1(1).
13. Little, W(1996).,"Corruption and Democracy in Latin America," **IDS Bulletin, Vol. 26, No.2**
14. M.S Alam( 1995) , Theory of Limits on Corruption, **Some Applications Kyklos, Vol. 48**.
15. M.S.Alam(1990), Some Economic Costs Of Corruption In Ldls, **The Jouranl Of Development Studies, V27,No1**,.
16. Naderkoohshahi, Tahmineh Rahmani(2013) "Relationship Between the Rule of Law, Good Governance and Sustainable Development", **International Journal of Political Science,**
17. Paolo Mauro,(2000) **"The Effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure: Across-Countrysis"**, In corruption the Global Econom.
18. Pranab Bardhan,(1997) "Corruption and Development: A Review Of Issues." **Journal of Economic Literature, Vol. 35**,

19. Robert Klitgaard.1988**."Controlling Corruption" University of California Press.**
20. Susan Rose-Ackerman,(2006) **"Corruption: A Study in Political Economy",** (New York: Academic Press
21. Susan Rose-Ackerman,(1997) **The Political Economy of Corruption in Kimberly Ann Elliott**, Editor, Corruption and the Global Economy, Institute for International Economics Washington.
22. The World Bank ،Report, 2009.
23. Vaughn, R,(2002) Transparency-The Mechanisnts, Open Government and Accountability Available on www.usinfo.state.gov.
24. Venard, B. (2013). Institutions, Corruption and Sustainable Development.Economics, Bulletin, 33(4).
25. White, G.,(1996) 'Corruption and market Reform in China, **IDS Bulletin, Vol. 27, No.2,**
26. World Bank Report(2008), Helping Countries Combat Corruption: The Role of the World Bank, Washington Dc

جدول (١) ترتيب مصر عربيا وعالميا علي حسب مستويات الفساد ومستويات الشافية خلال(٢٠٠٧-٢٠١٨)

| الدولة | ٢٠٠٧ | | ٢٠٠٨ | | ٢٠٠٩ | | ٢٠١٠ | | ٢٠١١ | | ٢٠١٢ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية |
| الإمارات | ٣٤ | ٥٧ | ٣٥ | ٥٩ | ٣٠ | ٦٥ | ٢٨ | ٦٣ | ٢٨ | ٦٨ | ٢٧ | ٦٨ |
| قطر | ٣٢ | ٦٠ | ٢٨ | ٦٥ | ٢٢ | ٧٠ | ١٩ | ٧٥ | ٢٢ | ٧٢ | ٢٧ | ٦٨ |
| عمان | ٥٣ | ٤٧ | ٤١ | ٥٥ | ٣٩ | ٥٥ | ٤١ | ٥٣ | ٥٠ | ٤٨ | ٦١ | ٤٧ |
| السعودية | ٧٩ | ٣٤ | ٨٠ | ٣٥ | ٦٣ | ٤٣ | ٥٠ | ٤٧ | ٥٧ | ٤٤ | ٦٦ | ٤٤ |
| الأردن | ٥٣ | ٤٧ | ٤٧ | ٥١ | ٤٩ | ٥٠ | ٥٠ | ٤٧ | ٥٦ | ٤٥ | ٥٨ | ٤٨ |
| تونس | ٦١ | ٤٢ | ٦٢ | ٤٤ | ٦٥ | ٤٢ | ٥٩ | ٤٣ | ٧٣ | ٣٨ | ٧٥ | ٤١ |
| المغرب | ٧٢ | ٣٥ | ٨٠ | ٣٥ | ٨٩ | ٣٣ | ٨٥ | ٣٤ | ٨٠ | ٣٤ | ٨٨ | ٣٧ |
| الكويت | ٦٠ | ٤٣ | ٦٥ | ٤٣ | ٦٦ | ٤١ | ٥٤ | ٤٥ | ٥٤ | ٤٦ | ٦٦ | ٤٤ |
| البحرين | ٤٦ | ٥٠ | ٤٣ | ٥٤ | ٤٦ | ٥٠ | ٤٧ | ٥٥ | ٤٦ | ٥١ | ٥٣ | ٥١ |
| الجزائر | ٩٩ | ٣٠ | ٩٢ | ٣٢ | ١١١ | ٢٨ | ١٠٥ | ٢٩ | ١١٢ | ٢٩ | ١٠٥ | ٣٤ |
| مصر | ١٠٥ | ٢٩ | ١١٥ | ٢٨ | ١١١ | ٢٨ | ٩٨ | ٣١ | ١١٢ | ٢٩ | ١١٨ | ٣٢ |
| جيبوتي | ١٠٥ | ٢٩ | ١٠٢ | ٣٠ | ١١١ | ٢٨ | - | - | - | - | ٩٤ | ٣٦ |
| لبنان | ٩٩ | ٣٠ | ١٠٢ | ٣٠ | ١٣٠ | ٢٥ | ١٢٧ | ٢٥ | ١٣٤ | ٢٥ | ١٢٨ | ٣٠ |
| موريتانيا | ١٢٣ | ٢٦ | ١١٥ | ٢٨ | ١٣٠ | ٢٥ | ١٤٣ | ٢٣ | ١٤٣ | ٢٤ | ١٢٣ | ٣١ |
| جزر القمر | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١٢٨ | ٣٠ |
| العراق | ١٧٨ | ١٥ | ١٧٨ | ١٣ | ١٧٦ | ١٥ | ١٧٥ | ١٥ | ١٧٥ | ١٨ | ١٦٩ | ١٨ |
| ليبيا | ١٣١ | ٢٥ | ١٢٦ | ٢٦ | ١٣٠ | ٢٥ | ١٤٦ | ٢٢ | ١٦٨ | ٢٠ | ١٦٠ | ٢١ |
| السودان | ١٧٢ | ١٨ | ١٧٣ | ١٦ | ١٧٦ | ١٥ | ١٧٢ | ١٦ | ١٧٧ | ١٦ | ١٧٣ | ١٣ |
| اليمن | ١٣١ | ٢٥ | ١٤١ | ٢٣ | ١٥٤ | ٢١ | ١٤٦ | ٢٢ | ١٦٤ | ٢١ | ١٥٦ | ٢٣ |
| سوريا | ١٣٨ | ٢٤ | ١٤٧ | ٢١ | ١٢٦ | ٢٦ | ١٢٧ | ٢٥ | ١٢٩ | ٢٦ | ١٤٤ | ٢٦ |
| الصومال | ١٧٩ | ١٤ | ١٨٠ | ١٠ | ١٨٠ | ١١ | ١٧٨ | ١١ | ١٨٢ | ١٠ | ١٧٤ | ٨ |

تابع جدول (١): ترتيب مصر عربيا وعالميا علي حسب مستويات الفساد ومستويات الشافية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨)

| الدولة | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | | ٢٠١٥ | | ٢٠١٦ | | ٢٠١٧ | | ٢٠١٨ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية | رتبة | درجة شفافية |
| الإمارات | ٢٦ | ٦٩ | ٢٦ | ٧٠ | ٢٣ | ٧٠ | ٢٤ | ٦٦ | ٢١ | ٧١ | ٢٣ | ٧٠ |
| قطر | ٢٨ | ٦٨ | ٢٧ | ٦٩ | ٢٢ | ٧١ | ٣١ | ٦١ | ٢٩ | ٦٣ | ٣٣ | ٦٢ |
| عمان | ٦١ | ٤٧ | ٦٤ | ٤٥ | ٦٠ | ٤٥ | ٦٤ | ٤٥ | ٦٨ | ٤٤ | ٥٣ | ٥٢ |
| السعودية | ٦٣ | ٤٦ | ٥٥ | ٤٩ | ٤٨ | ٥٢ | ٦٢ | ٤٦ | ٥٧ | ٤٩ | ٥٨ | ٤٩ |
| الأردن | ٦٦ | ٤٥ | ٥٥ | ٤٩ | ٤٥ | ٥٣ | ٥٧ | ٤٨ | ٥٩ | ٤٨ | ٥٨ | ٤٩ |
| تونس | ٧٧ | ٤١ | ٧٩ | ٤٠ | ٧٦ | ٣٨ | ٧٥ | ٤١ | ٧٤ | ٤٢ | ٧٣ | ٤٣ |
| المغرب | ٩١ | ٣٧ | ٨٠ | ٣٩ | ٨٨ | ٣٦ | ٩٠ | ٣٧ | ٨١ | ٤٠ | ٧٣ | ٤٣ |
| الكويت | ٦٩ | ٤٣ | ٦٧ | ٤٤ | ٥٥ | ٤٩ | ٧٥ | ٤١ | ٨٥ | ٣٩ | ٧٨ | ٤١ |
| البحرين | ٥٧ | ٤٨ | ٥٥ | ٤٩ | ٥٠ | ٥١ | ٧٠ | ٤٣ | ١٠٣ | ٣٦ | ٩٩ | ٣٦ |
| الجزائر | ٩٤ | ٣٦ | ١٠٠ | ٣٦ | ٨٨ | ٣٦ | ١٠٨ | ٣٤ | ١١٢ | ٣٣ | ١٠٥ | ٣٥ |
| مصر | ١١٤ | ٣٢ | ٩٤ | ٣٧ | ٨٨ | ٣٦ | ١٠٨ | ٣٤ | ١١٧ | ٣٢ | ١٠٥ | ٣٥ |
| جيبوتي | ٩٤ | ٣٦ | ١٠٧ | ٣٤ | ٩٨ | ٣٤ | ١٢٣ | ٣٠ | ١٢٢ | ٣١ | ١٢٤ | ٣١ |
| لبنان | ١٢٧ | ٢٨ | ١٣٦ | ٢٧ | ١٢٣ | ٢٨ | ١٣٦ | ٢٨ | ١٤٣ | ٢٨ | ١٣٨ | ٢٨ |
| موريتانيا | ١١٩ | ٣٠ | ١٢٤ | ٣٠ | ١١١ | ٣١ | ١٤٢ | ٢٧ | ١٤٣ | ٢٨ | ١٤٤ | ٢٧ |
| جزر القمر | ١٢٣ | ٢٩ | ١١٩ | ٣١ | ١١٩ | ٣٠ | ١٤٢ | ٢٧ | ١٤٣ | ٢٨ | ١٤٤ | ٢٧ |
| العراق | ١٧١ | ١٦ | ١٧٠ | ١٦ | ١٦١ | ١٦ | ١٦٦ | ١٧ | ١٦٩ | ١٨ | ١٦٨ | ١٨ |
| ليبيا | ١٧٢ | ١٥ | ١٦٦ | ١٨ | ١٦١ | ١٦ | ١٧٠ | ١٤ | ١٧١ | ١٧ | ١٧٠ | ١٧ |
| السودان | ١٧٤ | ١١ | ١٧٣ | ١١ | ١٦٥ | ١٢ | ١٧٠ | ١٤ | ١٧٥ | ١٦ | ١٧٢ | ١٦ |
| اليمن | ١٦٧ | ١٨ | ١٦١ | ١٩ | ١٥٤ | ١٨ | ١٧٠ | ١٤ | ١٧٥ | ١٦ | ١٧٦ | ١٤ |
| سوريا | ١٦٨ | ١٧ | ١٥٩ | ٢٠ | ١٥٤ | ١٨ | ١٧٣ | ١٣ | ١٧٨ | ١٤ | ١٧٨ | ١٣ |
| الصومال | ١٧٥ | ٨ | ١٧٤ | ٨ | ١٦٧ | ٨ | ١٧٦ | ١٠ | ١٨٠ | ٩ | ١٨٠ | ١٠ |

**المصدر:** - منظمة الشفافية الدولية "الإئتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠١٩.

- www.transparency.org/cpi, **2018.**

- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017.

**ملحوظة**: الدرجة تشير إلي مستوي الشفافية والذي تتراوح قيمته من (صفر- ١٠٠)، وعليه فكلما قلت الدرجة دل ذلك علي تناقص درجة الشفافية وزيادة معدل الفساد.

**جدول (٢) تطور مؤشرات الشفافية (الفساد) ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال (١٩٩٨-٢٠١٨)**

| السنة | الرتبة عالميا | مؤشر الشفافية | معدل النمو | نصيب الفرد | معدل التضخم | السنة | الرتبة عالميا | مؤشر الشفافية | معدل النمو | نصيب الفرد | معدل التضخم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٨ | ٦٦ | ٢٩ | ٥,٦ | ١,٣ | ٣,٩ | ٢٠٠٩ | ١١١ | ٢٨ | ٤,٧ | ٢,٣ | ١١,٨ |
| ١٩٩٩ | ٦٣ | ٣٣ | ٦,١ | ١,٣ | ٣,١ | ٢٠١٠ | ٩٨ | ٣١ | ٥,١ | ٢,٦ | ١١,٣ |
| ٢٠٠٠ | ٦٣ | ٣١ | ٦,٤ | ١,٥ | ٢,٧ | ٢٠١١ | ١١٢ | ٢٩ | ١,٨ | ٢,٨ | ١٠,١ |
| ٢٠٠١ | ٥٤ | ٣٦ | ٣,٥ | ١,٤ | ٢,٣ | ٢٠١٢ | ١١٨ | ٣٢ | ٢,٢ | ٣,٢ | ٧,١ |
| ٢٠٠٢ | ٦٢ | ٣٤ | ٢,٤ | ١,٢ | ٢,٧ | ٢٠١٣ | ١١٤ | ٣٢ | ٢,٢ | ٣,٣ | ٩,٤ |
| ٢٠٠٣ | ٧٠ | ٣٣ | ٣,٢ | ١,١ | ٤,٥ | ٢٠١٤ | ٩٤ | ٣٧ | ٢,٩ | ٣,٤ | ١٠,١ |
| ٢٠٠٤ | ٧٧ | ٣٢ | ٤,١ | ١,١ | ١١,٣ | ٢٠١٥ | ٨٨ | ٣٦ | ٤,٤ | ٣,٦ | ١٠,٤ |
| ٢٠٠٥ | ٧٠ | ٣٤ | ٤,٥ | ١,٢ | ٤,٩ | ٢٠١٦ | ١٠٨ | ٣٤ | ٤,٣ | ٣,٥ | ١٣,٨ |
| ٢٠٠٦ | ٧٠ | ٣٣ | ٦,٨ | ١,٤ | ٧,٦ | ٢٠١٧ | ١١٧ | ٣٢ | ٤,٢ | ٢,٤ | ٢٩,٥ |
| ٢٠٠٧ | ١٠٥ | ٢٩ | ٧,١ | ١,٧ | ٩,٣ | ٢٠١٨ | ١٠٥ | ٣٥ | ٥,٣ | ٢,٥ | ١٤,٤ |
| ٢٠٠٨ | ١١٥ | ٢٨ | ٧,٢ | ٢,٠ | ١٨,٣ | - | - | - | - | | |

**المصدر**: منظمة الشفافية الدولية "الإئتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠١٩.

**جدول (٣): درجة الشفافية والمساءلة في مصر والدول العربية عالمياً وعربياً، خلال (٢٠١٠-٢٠١٥)**

| الدولة | ٢٠١٠ | | | ٢٠١٣ | | | ٢٠١٤ | | | ٢٠١٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النقاط | الترتيب عالمياً | الترتيب عربياً | النقاط | الترتيب عالمياً | الترتيب عربياً | النقاط | الترتيب عالمياً | الترتيب عربياً | النقاط | الترتيب عالمياً | الترتيب عربياً |
| قطر | ٦٥ | ٢٨ | ١ | ٦٨ | ٢٨ | ١ | ٦٩ | ٢٦ | ٢ | ٧١ | ٢٢ | ١ |
| الإمارات | ٥٩ | ٣٥ | ٢ | ٦٩ | ٢٦ | ٢ | ٧٠ | ٢٥ | ١ | ٧٠ | ٢٣ | ٢ |
| الأردن | ٥١ | ٤٧ | ٥ | ٤٥ | ٦٦ | ٣ | ٤٩ | ٥٥ | ٣ | ٥٣ | ٤٥ | ٣ |
| السعودية | ٣٥ | ٨٠ | ٨ | ٤٦ | ٦٣ | ٤ | ٤٩ | ٥٥ | ٤ | ٥٢ | ٤٨ | ٤ |
| البحرين | ٥٤ | ٤٣ | ٤ | ٤٨ | ٥٧ | ٥ | ٤٩ | ٥٥ | ٥ | ٥١ | ٥٠ | ٥ |
| الكويت | ٤٣ | ٦٥ | ٧ | ٤٣ | ٦٩ | ٦ | ٤٤ | ٦٧ | ٧ | ٤٩ | ٥٥ | ٦ |
| عُمان | ٥٥ | ٤١ | ٣ | ٤٧ | ٦١ | ٧ | ٤٥ | ٦٤ | ٦ | ٤٥ | ٦٠ | ٧ |
| تونس | ٤٤ | ٦٢ | ٦ | ٤١ | ٧٧ | ٨ | ٤٠ | ٧٩ | ٨ | ٣٨ | ٧٦ | ٨ |
| الجزائر | ٣٢ | ٩٢ | ١٠ | ٣٦ | ٩٤ | ٩ | ٣٦ | ٩٠ | ١١ | ٣٦ | ٨٨ | ٩ |
| مصر | ٢٨ | ١١٥ | ١٣ | ٣٢ | ١١٤ | ١٠ | ٣٧ | ٩٤ | ١٠ | ٣٦ | ٨٨ | ١٠ |
| المغرب | ٣٥ | ٨٠ | ٨ | ٣٧ | ٩١ | ١١ | ٣٩ | ٨٠ | ٩ | ٣٦ | ٨٨ | ١١ |
| جيبوتي | ٣٠ | ١٠٢ | ١١ | ٣٦ | ٩٤ | ١٢ | ٣٤ | ١٠٤ | ١٢ | ٣٤ | ٩٩ | ١٢ |
| موريتانيا | ٢٨ | ١١٥ | ١٣ | ٢٩ | ١١١ | ١٢ | ٣٠ | ١١٥ | ١٣ | ٣١ | ١١٢ | ١٣ |
| لبنان | ٣٠ | ١٠٢ | ١١ | ٢٨ | ١٢٧ | ١٣ | ٢٧ | ١٣٦ | ١٤ | ٢٨ | ١٢٣ | ١٤ |
| جزر | ٢٤ | ١٤٠ | | ٢٥ | ١٠٦ | ١٤ | ٢٦ | ١٣٠ | ١٥ | ٢٦ | ١٣٦ | ١٥ |
| سوريا | ٢١ | ١٤٧ | ١٧ | ١٧ | ١٦٨ | ١٤ | ٢٠ | ١٥٩ | ١٦ | ١٨ | ١٥٤ | ١٦ |
| اليمن | ٢٣ | ١٤١ | ١٦ | ١٨ | ١٦٧ | ١٥ | ١٩ | ١٦١ | ١٧ | ١٨ | ١٥٤ | ١٧ |
| العراق | ١٣ | ١٧٨ | ١٨ | ١٦ | ١٧١ | ١٦ | ١٦ | ١٧٠ | ١٩ | ١٦ | ١٦١ | ١٨ |
| ليبيا | ٢٦ | ١٢٦ | ١٥ | ١٥ | ١٧٢ | ١٧ | ١٨ | ١٦٦ | ١٨ | ١٦ | ١٦١ | ١٩ |
| السودان | - | - | - | ١١ | ١٧٤ | ١٨ | ١١ | ١٧٣ | ٢٠ | ١٢ | ١٦٥ | ٢٠ |
| الصومال | - | - | - | ٨ | ١٧٥ | ١٩ | ٨ | ١٧٥ | ٢١ | ٨ | ١٦٧ | ٢١ |

**المصدر**: منظمة الشفافية العالمية، مؤشرات مدركات الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، سنوات مختلفة.

جدول (٤): تطور مؤشر مدركات الفساد في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

| سنة | الترتيب | المؤشر | سنة | الترتيب | المؤشر | سنة | الترتيب | المؤشر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٧٠ | ٣٣ | ٢٠٠٩ | ١١١ | ٢٨ | ٢٠١٥ | ٨٨ | ٣٦ |
| ٢٠٠٤ | ٧٧ | ٣٢ | ٢٠١٠ | ١٠٥ | ٣١ | ٢٠١٦ | ١٠٨ | ٣٤ |
| ٢٠٠٥ | ٧٠ | ٣٤ | ٢٠١١ | ١١٢ | ٢٩ | ٢٠١٧ | ١١٧ | ٣٢ |
| ٢٠٠٦ | ٧٠ | ٣٣ | ٢٠١٢ | ١١٨ | ٣٢ | ٢٠١٨ | ١٠٥ | ٣٥ |
| ٢٠٠٧ | ١٠٥ | ٢٩ | ٢٠١٣ | ١١٤ | ٣٢ | ٢٠١٩ | ١٠٦ | ٣٥ |
| ٢٠٠٨ | ١١٥ | ٢٨ | ٢٠١٤ | ٩٤ | ٣٧ | - | - | - |

**Source:** www.transparency.org

جدول (٥) تقييم مؤشرات الحوكمة في مصر مقارنة ببعض الدول العربية في عام ٢٠١٨

| المؤشر | مصر | | الإمارات | | قطر | | الأردن | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب | التقدير | الترتيب | التقدير | الترتيب | التقدير | الترتيب | التقدير |
| المساءلة وتوفير الحريات المدنية | ١٣,٣ | ١,٢٨- | ١٧,٧٣ | ١,١١- | ١٤,٢٩ | ١,٢- | ٢٨,٠٨ | ٠,٧- |
| الاستقرار السياسي وغياب العنف | ١١,٩ | ١,١٦- | ٧١,٤٣ | ٠,٧٤ | ٦٩,٠٥ | ٠,٦٨ | ٣١,٤٣ | ٠,٣٨- |
| فعالية الحكومة | ٣٠,٧٧ | ٠,٥٨- | ٩٠,٣٨ | ١,٤٣ | ٧٤,٥٢ | ٠,٦٣ | ٥٧,٢١ | ٠,١١ |
| الجودة التشريعية | ١٧,٧٩ | ٠,٨٧- | ٧٩,٨١ | ٠,٩٣ | ٧٠,٦٧ | ٠,٥٢ | ٥٨,٦٥ | ٠,٠٨ |
| سيادة القانون | ٣٧,٥ | ٠,٤١- | ٧٧,٤ | ٠,٨١ | ٧٥,٤٨ | ٠,٧٣ | ٦٠,٥٨ | ٠,٢٣ |
| السيطرة علي الفساد | ٣٠,٧٧ | ٠,٥٩- | ٨٣,٦٥ | ١,١٥ | ٧٧,٤ | ٠,٧٢ | ٦٠,٥٨ | ٠,١٥ |

**Source:** www.worldbank.org **:**

جدول (٦):مؤشر مدركات الفساد لمصر مقارنة بدولة الإمارات وقطر والأردن عام ٢٠١٨

| الدولة | الترتيب | الدرجة |
|---|---|---|
| مصر | ١٠٥ | ٣٥ |
| الامارات | ٢٣ | ٧٠ |
| قطر | ٣٣ | ٦٢ |
| الأردن | ٥٨ | ٤٩ |

**Source:** www.transparency.org

جدول (٧): مؤشر التنافسية العالمي لأكثر عشرة دول تنافسية لعام ٢٠١٧ ،مقارنة بعام ٢٠١٥، ٢٠١٦

| الترتيب | الدولة | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|
| ١ | سويسرا | ٥,٧٦ | ٥,٨١ | ٥,٨٦ |
| ٢ | أمريكا | ٥,٦١ | ٥,٧ | ٥,٨٥ |
| ٣ | سنغافورة | ٥,٦٨ | ٥,٧٢ | ٥,٧١ |
| ٤ | هولندا | ٥,٥ | ٥,٥٧ | ٥,٦٦ |
| ٥ | ألمانيا | ٥,٥٣ | ٥,٥٧ | ٥,٦٥ |
| ٦ | هونج كونج | ٥,٤٦ | ٥,٤٨ | ٥,٥٣ |
| ٧ | السويد | ٥,٤٣ | ٥,٥٣ | ٥,٥٢ |
| ٨ | إنجلترا | ٥,٤٣ | ٥,٤٩ | ٥,٥١ |
| ٩ | اليابان | ٥,٤٧ | ٥,٤٨ | ٥,٤٩ |
| ١٠ | فنلندا | ٥,٤٥ | ٥,٤٤ | ٥,٤٩ |

**المصدر**: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر التنافسية العالمي لألعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ ، والمتاحة على موقع المنتدى الاقتصادي العالميwww.weforum.org :

**جدول (٨): مؤشر التنافسية العالمية لمصر والدول العربية لعام ٢٠١٧ مقارنة بعامي ٢٠١٥، ٢٠١٦**

| الترتيب | الدولة | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الإمارات | ٥,٢٤ | ٥,٢٦ | ٥,٣٠ |
| ٢ | قطر | ٥,٣٠ | ٥,٢٣ | ٥,١١ |
| ٣ | السعودية | ٥,٠٧ | ٤,٨٤ | ٤,٨٣ |
| ٤ | البحرين | ٤,٥٢ | ٤,٤٧ | ٤,٥٤ |
| ٥ | الكويت | ٤,٥٩ | ٤,٥٣ | ٤,٤٣ |
| ٦ | عمان | ٤,٢٥ | ٤,٢٨ | ٤,٣١ |
| ٧ | الأردن | ٤,٢٣ | ٤,٢٩ | ٤,٣٠ |
| ٨ | إيران | ٤,٠٩ | ٤,١٢ | ٤,٢٧ |
| ٩ | المغرب | ٤,١٧ | ٤,٢٠ | ٤,٢٤ |
| ١٠ | الجزائر | ٣,٩٧ | ٣,٩٨ | ٤,٠٧ |
| ١١ | تونس | ٣,٩٣ | ٣,٩٢ | ٣,٩٣ |
| ١٢ | مصر | ٣,٦٦ | ٣,٦٧ | ٣,٩٠ |
| ١٣ | لبنان | ٣,٨٤ | ٣,٨٤ | ٣,٨٤ |
| ١٤ | موريتانيا | ٣,٠٣ | ٢,٩٤ | ٣,٠٩ |
| ١٥ | اليمن | ٢,٧٤ | ٢,٧٤ | ٢,٨٧ |

**المصدر**: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر التنافسية العالمي للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، والمتاحة على موقع المنتدى الاقتصادي العالميwww.weforum.org :

**جدول (٩) ترتيب الدول لأكثر عشرة دول تتمتع بالنزاهة العالمية في مؤشر النزاهة العالمي لعام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٥**

| الترتيب | الدولة | ٢٠١٥ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|
| ١ | النرويج | ٩,٨ | ٩,٧٩ |
| ٢ | الدنمارك | ٩,٦٥ | ٩,٦٠ |
| ٣ | فنلندا | ٩,٤٩ | ٩,٤٩ |
| ٤ | هولندا | ٩,٤٠ | ٩,٣٩ |
| ٥ | نيوزيلاندا | ٩,٣٧ | ٩,٢٦ |
| ٦ | السويد | ٩,٠٩ | ٩,٢٤ |
| ٧ | لوكسمبورج | ٩,١٣ | ٩,١٣ |
| ٨ | انجلترا | ٩,٠٧ | ٩,١٠ |
| ٩ | سويسرا | ٩,٠٢ | ٩,٠٧ |
| ١٠ | إستونيا | ٨,٨٨ | ٨,٩٣ |

**المصدر**: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر النزاهة العالمي للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٧ ، والمتاحة على موقع منظمة النزاهة العالمية : www.globalintegrity.org

**جدول (١٠)ترتيب الدول العربية في مؤشر النزاهة العالمي لعام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٥**

| الترتيب | الدولة | ٢٠١٥ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|
| ١ | الأردن | ٦,٦٠ | ٦,٩٠ |
| ٢ | المغرب | ٦,٠٨ | ٦,٣٦ |
| ٣ | قطر | ٦,٢١ | ٦,٢٦ |
| ٤ | تونس | ٦,٢٧ | ٦,١٨ |
| ٥ | مصر | ٤,٨٤ | ٥,٥٦ |
| ٦ | لبنان | ٥,٢٢ | ٥,٢٧ |
| ٧ | السعودية | ٥,١٤ | ٥,٠٥ |
| ٨ | الجزائر | ٤,٦٦ | ٤,٣٧ |

**المصدر**: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر النزاهة العالمي للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٧ ، والمتاحة على موقع منظمة النزاهة العالمية : www.globalintegrity.org

**جدول (١١) ترتيب الدول الأكثر حرية اقتصادية في العالم وفقاً لمؤشر الحرية الإقتصادية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)**

| الترتيب | الدولة | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | هونج كونج | ٨٩,٦ | ٨٨,٦ | ٨٩,٨ | ٩٠,٢ | ٩٠,٢ |
| ٢ | سنغافورة | ٨٩,٤ | ٨٧,٨ | ٨٨,٦ | ٨٨,٨ | ٨٩,٤ |
| ٣ | نيوزيلاندا | ٨٢,١ | ٨١,٦ | ٨٣,٧ | ٨٤,٢ | ٨٤,٤ |
| ٤ | سويسرا | ٨٠,٥ | ٨١ | ٨١,٥ | ٨١,٧ | ٨١,٩ |
| ٥ | استراليا | ٨١,٤ | ٨٠,٣ | ٨١ | ٨٠,٩ | ٨٠,٩ |
| ٦ | ايرلندا | ٧٦,٦ | ٧٧,٣ | ٧٦,٧ | ٨٠,٤ | ٨٠,٥ |
| ٧ | انجلترا | ٧٥,٨ | ٧٦,٤ | ٧٦,٤ | ٧٨ | ٧٨,٩ |
| ٨ | كندا | ٧٩,١ | ٧٨ | ٧٨,٥ | ٧٧,٧ | ٧٧,٧ |
| ٩ | الامارات | ٧٢,٤ | ٧٢,٦ | ٧٦,٩ | ٧٧,٦ | ٧٧,٦ |
| ١٠ | تايوان | ٧٥,١ | ٧٤,٧ | ٧٦,٥ | ٧٦,٦ | ٧٧,٣ |

**المصدر**: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر الحرية الإقتصادي ة للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ ، والمتاحة على موقع مؤسسة التراث: org.heritage.www :

**جدول (١٢)ترتيب مصر والدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)**

| الترتيب | الدولة | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الامارات | ٧٢,٤ | ٧٢,٦ | ٧٦,٩ | ٧٧,٦ | ٧٧,٦ |
| ٢ | قطر | ٧٠,٨ | ٧٠,٧ | ٧٣,١ | ٧٢,٦ | ٧٢,٦ |
| ٣ | الأردن | ٦٩,٣ | ٦٨,٣ | ٦٦,٧ | ٦٤,٩ | ٦٦,٥ |
| ٤ | البحرين | ٧٣,٤ | ٧٤,٣ | ٦٨,٥ | ٦٧,٧ | ٦٦,٤ |
| ٥ | المغرب | ٦٠,١ | ٦١,٣ | ٦١,٥ | ٦١,٩ | ٦٢,٩ |
| ٦ | عمان | ٦٦,٧ | ٦٧,١ | ٦٢,١ | ٦١ | ٦١ |
| ٧ | االكويت | ٦٢,٥ | ٦٢,٧ | ٦٥,١ | ٦٢,٢ | ٦٠,٨ |
| ٨ | السعودية | ٦٢,١ | ٦٢,١ | ٦٤,٤ | ٥٩,٦ | ٦٠,٧ |
| ٩ | موريتانيا | ٥٣,٣ | ٥٤,٨ | ٥٤,٤ | ٥٤ | ٥٥,٧ |
| ١٠ | جزر القمر | ٥٢,١ | ٥٢,٤ | ٥٥,٨ | ٥٦,٢ | ٥٥,٤ |
| ١١ | تونس | ٥٧,٧ | ٥٧,٦ | ٥٥,٧ | ٥٨,٩ | ٥٥,٤ |
| ١٢ | مصر | ٥٥,٢ | ٥٦ | ٥٢,٦ | ٥٣,٤ | ٥٢,٥ |
| ١٣ | لبنان | ٥٩,٣ | ٥٩,٥ | ٥٣,٣ | ٥٣,٢ | ٥١,١ |
| ١٤ | السودان | - | - | ٤٨,٨ | ٤٩,٤ | ٤٧,٧ |
| ١٥ | جيبوتى | ٥٧,٥ | ٥٦ | ٤٦,٧ | ٤٥,١ | ٤٧,١ |
| ١٦ | الجزائر | ٤٨,٩ | ٥٠,١ | ٤٦,٥ | ٤٤,٧ | ٤٦,٢ |

**المصدر**: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ ، والمتاحة على موقع مؤسسة التراث: org.heritage.www :

**جدول (١٣)**

**تطور مؤشر التحكم فى الفساد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر ومتوسط مؤشرات الحوكمة والحكم الرشيد (WGI) لمصر للفترة (١٩٩٦-٢٠١٨)**

| السنة | مؤشر التحكم فى الفساد | المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني من السكان % | الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار | عجز الموازنة العامة مليار دولار | الديون الخارجية مليار دولار | معدل البطالة % | معدل التضخم % | نسبة الإنفاق علي التعليم للناتج المحلي% | معدل النمو الاقتصادي % | ومتوسط مؤشرات الحوكمة والحكم الرشيد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٥٦,٦ | ١٦ | ٠,٦ | ٢,٥ | ٣١,٥ | ٩,٠ | ٧,٢ | ٤,٧ | ٥,٠ | ٤٣,٥ |
| ١٩٩٧ | ٥١,٥ | ١٦,١ | ٠,٩ | ٣,١ | ٣٠ | ٨,٤ | ٤,٦ | ٤,٦ | ٥,٥ | ٤٢,٥ |
| ١٩٩٨ | ٤٦,٤ | ١٦,٤ | ١,١ | ٤ | ٣٢,٣ | ٨,٠ | ٣,٩ | ٤,٧ | ٥,٦ | ٤١,٤ |
| ١٩٩٩ | ٤٥,١ | ١٦,٧ | ١,١ | ٦,٥ | ٣١,١ | ٧,٩ | ٣,١ | ٤,٩ | ٦,١ | ٤١,٥ |
| ٢٠٠٠ | ٤١,٧ | ١٦,٨ | ١,٢ | ٦ | ٢٩,٢ | ٩,٠ | ٢,٧ | ٤,٨ | ٦,٤ | ٤١,٧ |
| ٢٠٠١ | ٤٥,٤ | ١٧ | ٠,٥ | ٥,٤ | ٢٨,٣ | ٩,٣ | ٢,٣ | ٤,٨ | ٣,٥ | ٣٩,٥ |
| ٢٠٠٢ | ٤٦,٨ | ١٧,٦ | ٠,٦ | ٣,٩ | ٢٩,٧ | ١٠,٠ | ٢,٧ | ٤,٩ | ٢,٤ | ٣٧,٣ |
| ٢٠٠٣ | ٤١,٥ | ١٨,٥ | ٠,٢ | ٣,٢ | ٣٠,٥ | ١١,٠ | ٤,٥ | ٤,٩ | ٣,٢ | ٣٥,٧ |
| ٢٠٠٤ | ٣٥,٩ | ١٩,٦ | ١,٣ | ١,٨ | ٣١,٤ | ١٠,٣ | ١١,٣ | ٤,٧ | ٤,١ | ٣٥,٩ |
| ٢٠٠٥ | ٣٧ | ١٩,٨ | ٥,٤ | ٠,٩ | ٣٠,٦ | ١١,٢ | ٤,٩ | ٤,٨ | ٤,٥ | ٣٧ |
| ٢٠٠٦ | ٣١,٧ | ٢٠,٤ | ١٠ | ١,٧ | ٣١ | ١٠,٥ | ٧,٦ | ٤,٠ | ٦,٨ | ٣١,٧ |
| ٢٠٠٧ | ٢٨,٦ | ٢٠,٩ | ١١,٦ | ١,٤ | ٣٤,٦ | ٨,٨ | ٩,٣ | ٣,٧ | ٧,١ | ٣٤,٨ |
| ٢٠٠٨ | ٢٧,٢ | ٢١,٦ | ٩ | ٤,٨ | ٣٣,٩ | ٨,٥ | ١٨,٣ | ٣,٧ | ٧,٢ | ٣٦,١ |
| ٢٠٠٩ | ٣٨,٣ | ٢٣,٨ | ٩,٥ | ٧,٢ | ٣٥,٤ | ٩,١ | ١١,٨ | ٣,٨ | ٤,٧ | ٣٨,٣ |
| ٢٠١٠ | ٣٤,٨ | ٢٥,٢ | ٦,٤ | ١٠,٣ | ٣٦,٨ | ٨,٨ | ١١,٣ | ٣,٨ | ٥,١ | ٣٤,٨ |
| ٢٠١١ | ٢٨,٥ | ٢٥,٨ | ٠,٥- | ٩,٣ | ٣٥,٢ | ١١,٨ | ١٠,١ | ٣,٧ | ١,٨ | ٢٨,٥ |
| ٢٠١٢ | ٣٣ | ٢٦,٣ | ٢,٨ | ٨,١ | ٣٤,٤ | ١٢,٦ | ٧,١ | ٣,٤ | ٢,٢ | ٢٧,٥ |
| ٢٠١٣ | ٣٢,٥ | ٢٦,٧ | ٤,٢ | ١٨,٨ | ٤٣,٢ | ١٣,٢ | ٩,٤ | ٣,٤ | ٢,٢ | ٢٣ |
| ٢٠١٤ | ٣٢,٨ | ٢٧ | ٤,٦ | ١٥,٨ | ٤٦,٢ | ١٣,١ | ١٠,١ | ٣,٤ | ٢,٩ | ٢٣,٥ |
| ٢٠١٥ | ٣٣,١ | ٢٧,٨ | ٦,٩ | ٢٢,٥ | ٤٨,٦ | ١٣,١ | ١٠,٤ | ٣,٩ | ٤,٤ | ٢٣,٩ |
| ٢٠١٦ | ٣٣,٥ | ٣٠,١ | ٨,١ | ٢٤,٥ | ٥٥,٨ | ١٢,٤ | ١٣,٨ | ٣,١ | ٤,٣ | ٢٤,٤ |
| ٢٠١٧ | ٣٣,٧ | ٣٢,٥ | ٧,٤ | ٢٧,٤ | ٧٩,١ | ١١,٨ | ٢٩,٥ | ٢,٥ | ٤,٢ | ٢٤,٨ |
| ٢٠١٨ | ٣٤ | ٣٢,٨ | ٦,٨ | ٢٧,٥ | ٩٢,٣ | ١١,٤ | ١٤,٤ | ٢,٥ | ٥,٣ | ٢٥,١ |

**المصدر:** تم إعداده بواسطة الباحث بإستخدام بيانات البنك الدولى.

# The impact of Corruption on Economic Growth in Egypt

*Dr. Magdi Maged Mohamed Hussein*

**Abstract**

This research seeks to define the concept of corruption and its most important forms and causes, and the most important ways to combat it, and to evaluate the level and manifestations of corruption in Egypt. The data in question were analyzed for the impact of corruption and its relationship to economic variables, especially economic growth, with the aim of eliciting some results that are general and consistent with the assumptions of economic theory. , with regard to the positive or negative effects that these effects leave on various economic aspects, and quantitative methods were used to estimate the relationship between the study variables.

It was found from the research that there is an inverse relationship between corruption and economic growth in Egypt, and accordingly the research recommended, the necessity of increasing the degree of transparency in all government agencies, benefiting from international experiences in fighting corruption, working to expand the scope of application of governance principles in all governmental and private interests, and setting penalties A deterrent that suits every corruption, so as not to repeat it, provided that it is public, and achieving social justice in terms of equality in appointment and distribution of income, expediting investigation procedures, prosecuting those accused of corruption cases, announcing the implementation of the penalty for those who are found guilty, and establishing special courts for corruption cases to expedite the issuance of the judgment, Raising the level of efficiency of the oversight bodies by granting them sufficient powers, expanding the application of e-government to enhance transparency and accountability, providing remote service, and activating the role of the media in exposing corruption.

**Keywords:** corruption, economic growth, CC , CPI **.**